

نص كلمة دولة البحرين أمام الدورة ٤٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة يلقيها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية في الدولة .

(أخبار الخليج، المنامة، ١٩٩٤/١٠/٧، العدد، ٦٠٤١).

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يسعدني في البداية أن أقدم لرئيس الدورة التاسعة والأربعين سعادة السيد عمارة عيسى ولبلده الصديق كوت ديفوار أخلص التهئة لانتخابه رئيسا لهذا التجمع الدولي اهام، مؤكدا تعاون وفد بلادي البحرين معه، ومعربا عن الثقة بأن خبرته بشؤون هذه المنظمة ستمكنه من إدارة أعمال هذه الدورة بكفاءة واقتدار.

ويسرني أن أعرب أيضا عن تقديري للسفير صموئيل انسالي لما أبداه من كفاءة خلال تروسه للدورة الماضية.

ولا يفوتني أن أقدم التهئة الخالصة لجمهورية جنوب افريقيا لاستعدادتها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بعد أن تحررت من سياسة الفصل العنصري لتصبح عضوا فعالا في الأسرة الدولية .

واغتئم هذه الفرصة لأسجل تقديري للدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، لمسايعه الحثيئة ونشاطاته الدؤوبة لتعزيز دور الأمم

المتحدة في مجال السياسة الدولية . كما أود أن أنوه بجهوده المخلصة والمتواصلة المعنية بمسألة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والتي يؤكد لها ما تضمنه تقريره القيم «خطة للتنمية» .

السيد الرئيس،

إن تقرير الأمين العام «خطة للتنمية» ليدعونا للتساؤل مجددا عن مستقبل التعاون الدولي بمختلف أوجهه ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين . ولاشك في أن هذا التساؤل يفرض نفسه بإلحاح شديد في وقت لم تتبلور فيه بصورة واضحة ملامح النظام الدولي لما بعد مرحلة الحرب الباردة . فمنذ أن عرف المجتمع الدولي في التاريخ الحديث تحولات جذرية عميقة في أعقاب مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ كانت الدول الكبرى وغيرها تجتمع لتحديد أنماط العلاقات الدولية ضمن إطار نظام عالمي يدعمه الاجماع الدولي . ولعل ما يميز هذه المرحلة الدولية بمتغيراتها المتشابكة هو غياب ذلك الاجماع لتحديد معالم نظام عالمي جديد .

إن التغير من سمات الحياة وسنتها . لكن المتغيرات المتسارعة التي نشهدها اليوم لم يسبق لها مثيل، فقد هزت الحركة الرتبية للأحداث وجعلتنا نعيش لحظات تاريخية حاسمة . ولولا التاريخ الذي يدأب أبدا في وصل ماضي البشرية بحاضرها لما استطعنا أن نقف ولو لبرهة وجيزة لتأمل ما جرى وما يجري حولنا .

التنمية هو، بصورة أساسية تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واستمراره. وعلى الرغم من أن بلدانا نامية قد استطاعت تخطي بعض العقبات التي تحول دون نموها الاقتصادي والاجتماعي إلا أن غالبيتها لاتزال تراوح في دوائر مغلقة من المعضلات الاقتصادية. وحينما نعود إلى الوراء خمسا وعشرين سنة للنظر في الدراسة المعنوية «قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية» والصادرة في عام ١٩٦٩ لمقارنتها بواقع الحال نتبين مدى تفاوت واضعي تلك الدراسة من جهة واحباطات الحاضر في تنمية البلدان النامية من جهة أخرى، وهذا يدعونا إلى القول أن خطة الأمين العام للتنمية ودعوته إلى إيجاد رؤية مستحدثة هي محاولة لوضع العملية التنموية بكل تعقيداتها الانسانية والمادية في قالب جديد يلبي الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية.

وفي هذا الصدد نرحب بالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المزمع عقدها في كوبنهاجن في العام القادم، لما لها من أهمية بالغة تعلق عليها الآمال في مجال النهوض بالجانب الاجتماعي من التنمية بما يتماشى مع المادة الخامسة والخمسين من الميثاق. وما يؤكد أهمية هذا المؤتمر ما يعكسه برنامج عمله الذي ينطوي على ثلاثة أمور هامة وهي: تخفيف حدة الفقر والقضاء على الفاقة وإيجاد فرص للتوظيف وتعزيز التكامل الاجتماعي.

إن المتأمل في الأحداث الدرامية الهائلة التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية يستطيع أن يرصد اتجاهين متناقضين في مجرى حركة تلك المتغيرات فالاتجاه الأول هو حصول تفتيت في بعض مناطق العالم حيث ظهرت على الخريطة السياسية دول جديدة على أسس عرقية وثقافية. أما الاتجاه الثاني فهو ظهور مؤشرات الكونية العالمية وخاصة بعد أن ربطت التكنولوجيا الحديثة، وثورة الاتصالات الراهنة الأمم والشعوب ببعضها ببعض في مختلف أصقاع المعمورة.

ومما لاشك فيه فإن وتيرة هذه المتغيرات وسرعتها المذهلة تستدعي البحث عن رؤى جديدة لتوجيه الحاضر، واستشراف أبعاد المستقبل.

وفي رأينا أن بنية النظام العالمي المأمول ينبغي أن تركز على الدعائم الأساسية التالية:

استحداث رؤية جديدة للتنمية بمختلف أوجهها.

تطوير آلية متفق عليها دوليا لتحقيق السلام والأمن في العالم.

التفاعل الثقافي والحضاري بين الأمم.

السيد الرئيس،

إن التنمية الشاملة ركيزة جوهريّة من ركائز السلام في العالم وكما يقول الأمين العام في تقريره فإن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان، وهي صمام الأمان للسلام. ومن المعروف أن مفهوم

ويعتبر النمو الاقتصادي عنصراً مهماً من عناصر التنمية الشاملة وعلى الرغم من التحسن النسبي لأداء الاقتصاد العالمي فما تزال نسبة ندوه أقل من معدلات عقدى السبعينات والثمانينات وخلال عام ١٩٩٣ لم تزد نسبة النمو في الاقتصاد العالمي أكثر من واحد في المائة. كما لا يتوقع له أن ينمو خلال هذا العام أكثر من اثنين ونصف في المائة وفقاً للتنبؤات الاقتصادية.

لاتزال معضلات الاقتصاد العالمي تترك آثاراً سلبية على اقتصاديات البلدان النامية وخاصة على العملية التنموية فيها. ولا ريب في أن تلك البلدان تواجه مشكلات اقتصادية ذات طابع خارجي تتمثل في المديونية وانخفاض أسعار السلع الأولية بما فيها النفط، وزيادة أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمار، وتذبذب أسعار صرف العملات، وندرة التدفقات المالية، وعوائق التجارة الدولية.

إن العالم بحاجة اليوم إلى نظام اقتصادي دولي عادل يمكن الدول صغيرها وكبيرها من الاستفادة من الخبرات والمنجزات الحضارية العظيمة في ميدان الاقتصاد. وعلى الرغم من الخلافات الاقتصادية بين الدول، فإن الوضع الاقتصادي سيتغير إلى الأحسن إذا ما وجدت إرادة سياسية حقيقية ورغبة صادقة من جميع الدول لحل مشكلات الاقتصاد في عالم اليوم.

ولقد بدأت مؤشرات التغير في الاقتصاد العالمي تظهر في الأفق مع بداية هذا العام عندما تم التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي في مراكش، وتأسيس منظمة التجارة الدولية ونأمل أن تترجم أهداف هذه المنظمة إلى واقع ملموس لخير الشعوب قاطبة. وفي اعتقادنا أن أحكام وهياكل جولة الأوروغواي يجب أن تنعكس على إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتوسعه التجارة الدولية لتشمل جميع الدول. كما وأن منظمة التجارة الدولية يجب أن تساهم بفعالية في تكوين نظام تجاري غير تمييزي. وفي الوقت ذاته تعرب عن قلقنا من محاولات الالتفاف على الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بتحرير التجارة من خلال استخدام القضايا البيئية لأغراض زيادة الضرائب الحمائية على التجارة الدولية بهدف تقليص استخدام السلع معينة في الأسواق العالمية.

السيد الرئيس،

إن الدعامة الثانية لبنية النظام العالمي هي، في تصورنا، تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يركز على محاور رئيسة تتمثل في إقامة نظام للأمن الجماعي قابل للتنفيذ، وحل المنازعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية، ونزع السلاح.

إن تاريخ الأمم المتحدة وتجاربها في مجال السلم

السلاح تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي كنتيجة حتمية لانتهاء الحرب الباردة. وأصبحت الحاجة ملحة لانهاء الرعب النووي، ونزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى وقد تعالت أصوات كثيرة خلال السنوات القليلة الماضية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية تطالب بوضع حد لسباق التسلح النووي، وحياسة أسلحة الدمار الشامل. واستطاعت الجهود الحثيثة للعديد من الدول التوصل إلى تفاهم للحد من ازدياد ترسانات الأسلحة النووية وانتشارها، إلا أنها لم توفق حتى الآن في تخفيضها بصورة كافية. وما يؤسف له أن العالم أصبح اليوم يواجه معضلة من نوع آخر تتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا المتصلة بها من خلال الحصول عليها بأساليب غير مشروعة. ونعتقد بأنه إذا ما رغب المجتمع الدولي في استتباب الأمن والسلم الدوليين فلا بد من القضاء على ترسانات أسلحة الدمار الشامل الموجودة حالياً، وظاهرة انتشارها.

السيد الرئيس،

أما الدعامة الثالثة لبناء نظام عالمي جديد فتتمثل في حاجة الشعوب إلى التقارب والتعارف أكثر فأكثر فيما بينها، عن طريق التفاعل الثقافي والحضاري كي يتسنى تعميق القيم والمفاهيم الإنسانية الرفيعة التي تحت عليها الأديان السماوية. إن عالمنا يشهد نقلة تاريخية هامة إذ

والأمن الدوليين المثقلة بخصوصية الاستقطاب السياسي المحموم في مرحلة الحرب الباردة يجب أن يحفز المجتمع الدولي على تطوير مضمون الميثاق بشأن كيفية استنباط آلية تحظى بتأييد عالمي، وتتمكن من اتخاذ اجراءات حاسمة في حالات تهديد السلم أو الاخلال به، أو وقوع العدوان، وذلك وفقاً للفصل السابع من الميثاق. وفي هذا الصدد من الممكن إيجاد نمط متطور للتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن استناداً إلى ما ورد في الفصل الثامن من الميثاق.

وفيما يتعلق بحل المنازعات حلاً سلمياً فإن مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره «خطة للسلام» ينبغي استخدامها من قبل المجتمع الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وذلك لتطوير دور الأمم المتحدة وتعزيزه في مجال صنع وحفظ السلم. ولاريد في أن «الدبلوماسية الوقائية» هي أداة فعالة لمنع نشوب المنازعات بين الدول، ووقف تصاعد المنازعات القائمة للحيلولة دون تحولها إلى صراعات ساخنة يتم فيها استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وتعتبر مسألة نزع السلاح من الوسائل الهامة لتحقيق السلم والأمن في العالم. ولايزال هاجس تكديس الأسلحة وخاصة النووية منها يورق العالم بأسره، لما له من أخطار على المجتمع البشري وأمنه فبعد انتهاء حقبة القطبية الثنائية باتت قضايا نزع

قد أيدت من ضمن ما جاء في وثيقته ما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، وقيمنا الاجتماعية وتشريعاتنا وقوانيننا الوطنية.

السيد الرئيس،

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى المناطق الإقليمية التي شهدت حروباً دموية عديدة كان من أطولها النزاع العربي الإسرائيلي الذي حل مراراً بالأمن الإقليمي والدولي. وهذه الحقيقة تؤكد الحاجة إلى وضع نظام للعلاقات بين دولها على أساس الأمن المتكافئ، وأود التأكيد هنا على تأييدنا التام لاختلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وعليه ندعو إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لما تمتلكه من قدرات في هذا المجال. إننا على يقين من أن التخلص من تلك الأسلحة الفتاكة سوف لن تقتصر فوائده على الأمن والسلام بل ستتعدى ذلك لتشمل مجالات التنمية حينما يتم تقليص نفقات السلاح وتحويل الموارد المخصصة لها إلى الميادين الاقتصادية والاجتماعية لتمكين شعوب المنطقة من رفع مستويات معيشتها، وضمان مستقبل أفضل لأجيالها القادمة.

السيد الرئيس،

لقد رحبت البحرين بتوقيع اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٣

بدأت عملية انتقال المجتمعات البشرية من مرحلة الدول المنفردة إلى مرحلة بروز الكيانات والكتل الإقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي وغيرها. ومن المتوقع أن تقود هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى يزداد فيها التفاعل والتلاحم بين الدول والمجموعات الإقليمية وثقافتها المختلفة وصولاً إلى عالم مترابط اقتصادياً وثقافياً وحضارياً.

إن الفهم التاريخي والحضاري العميق لأزمة الإنسان المعاصر يدعونا إلى الاقتناع بأن الحوار سيغرس في بقاء هذه المعمورة البذور الطيبة لروح التعاون والتعارف بين أمم الأرض وأجناسها التواقفة إلى الأمن والطمأنينة والاستقرار، وإن تباينت ثقافتها واختلفت نظراتها إلى الإنسان والحياة والكون. وقد أوضح مدى هذا التباين والاختلاف ما أثير من جدل ومناقشات حول وثيقة مؤتمر السكان والتنمية المعقود بالقاهرة مؤخراً. وهذا الأمر يؤكد أهمية الحوار وضرورته للبشرية التي تقف الآن على عتبة الدخول في القرن الحادي والعشرين.

لقد انبثقت أهمية مؤتمر السكان والتنمية من معالجته لقضايا تمس جوانب حساسة من حياة الإنسان مثل الأسرة وتنظيمها، والصحة الانجابية، والعلاقة بين البيئة والسكان وغيرها من القضايا التي تخص البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وأن البحرين التي ساهمت في ذلك المؤتمر

وإذا كنا اليوم حريصين على تحقيق السلام المرتبط بالتنمية في منطقة الشرق الأوسط، فإن البحرين وكما عبر عنها أميرها حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الشورى في الأسبوع الماضي، «تري ضرورة التأكيد على أن يكون السلام سلاما شاملا، والأمن أمنا متبادلا، والتنمية مصلحة مشتركة وثمره ملموسة لشعوب المنطقة وبلدانها».

إن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تكون شاملة ومتكاملة لأنه لا يمكن التركيز على السلام والتنمية في جزء منها وترك الأوضاع معلقة وبدون حل في أجزاء أخرى. كما وأن التبادل المشترك للمصالح الحيوية والأمنية فيها يجب أن تشمل بحيث يكون لكل خطوة ما يقابلها وذلك في توازن متكافئ وعادل بين الجميع. ويود وفد بلادي الاعراب هنا عن تأييده لموقف الجمهورية العربية السورية الشقيقة، المطالب بحق استعادة سيادتها الكاملة على أراضيها التي احتلت عام ١٩٦٧ في الجولان. كما ونسعدو اسرائيل الى الانسحاب الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان طبقا للقرار ٤٢٥، لأن تجارب التاريخ قد أثبتت أن السلام غير المتكافئ هو أقصر الطرق نحو خلق أزمنة جديدة، الأمر الذي يجب أن يدركه جميع المعنيين بمستقبل المنطقة واستقرارها.

سبتمبر ١٩٩٣، واعتبرته خطوة أولى على طريق التسوية العادلة والشاملة في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك الحدث التاريخي طرأت تطورات أخرى في مسيرة السلام حيث شهدت القاهرة في ٤ مايو الماضي التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. واعتقب ذلك دخول سلطنة الحكم الذاتي الفلسطيني إلى قطاع غزة وأريحا. كما تمكن الجانبان الأردني والاسرائيلي في الخامس والعشرين من يوليو هذا العام من التوقيع على اعلان واشنطن.

ولا يسعنا إزاء ذلك إلا أن نعبر عن ارتياحنا لهذه التطورات التي نأمل أن تكون بداية إيجابية لإحلال السلام العادل والشامل، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وقرارات الشرعية الدولية الأخرى ومبدأ الأرض مقابل السلام. وتعتبر تلك الخطوات انفتاحا في مسيرة السلام التي نأمل في أن تكون بداية لحل القضية الفلسطينية، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة.

واستكمالاً لمسيرة السلام في المنطقة يحدونا الأمل في أن تكلل الجهود الجارية حالياً على المسارات الأخرى بالنجاح. وأن نفصي تلك المفاوضات بين اطرافها إلى انسحاب اسرائيل كامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان.

السيد الرئيس،

إن الأمن والاستقرار في المناطق الاقليمية حساسة، وضبط توازناتها السياسية هما مسألتان هامتان. وأن ما شهدته منطقة الخليج من ادعاءات اقليمية ومطالب حدودية تهدف إلى أحداث تغيير في الحدود القائمة بين الدول تستحوذ على اهتمامات بلادي التي ترى أن السبيل الأمثل لمعالجة هذه القضايا هو احترام الحدود القائمة والمتعارف عليها بين الدول، وحل ما قد يشور بشأنها من خلافات بالوسائل السلمية التي يرتضيها الطرفان.

وبناء على ذلك فإننا على ضرورة تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بدولة الكويت والاعتراف الموثق بسيادتها، والافراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. وإذ نطالب العراق بالاستجابة لمتطلبات الشرعية الدولية فإننا نعرب في الوقت ذاته عن حرصنا على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتعاطفنا مع شعبه الشقيق لما يعانيه من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة نأمل أن تنتهي بانتهاء أسبابها ومسبباتها.

إن استمرار الخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الايرانية حول موضوع السيادة على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتي «طنب الكبرى وطنب الصغرى» لأمر

يؤسف له، لما له من انعكاسات سلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج.

وانطلاقاً من ذلك فإن البحرين لتدعو ايران للاستجابة لدعوة دولة الامارات العربية المتحدة لحل قضية هذه الجزر عبر المفاوضات الثنائية الجادة، وغيرها من الوسائل السلمية الأخرى الممكنة لحل النزاعات بين الدول بالتراضي.

السيد الرئيس،

لا يزال الوضع في الصومال غير مستقر رغم ما بذلته الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي من جهود مخلصه ومساع حميدة. وإذ يساورنا القلق إزاء ما يجري في هذا البلد الشقيق فإن وفد بلادي يرى أن الأطراف الصومالية تتحمل المسؤولية الأساسية في تحقيق السلام، وحماية المصالح الوطنية في الصومال واعادة بناء مؤسسات الدولة - حوالية الموحدة. كما وأن البحرين تؤيد ما دعت إليه جامعة الدول العربية في قرارها الأخير الذي نص على تشكيل لجنة وزارية تتولى مع الأمين العام للجامعة متابعة الوضع في الصومال، ودراسة تطوراتها واجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية فيه لاجتاد الحلول المناسبة للوضع الخطير الذي يعيشه تحقياً للمصالحة الوطنية الصومالية، وحفاظاً على وحدته ورخاء شعبه.

السيد الرئيس،

إن اتخاذ مجلس الأمن لقراره الأخير ٩٤٣ (١٩٩٤) بشأن تخفيف العقوبات على صربيا والجليل الأسود هو من وجهة نظرنا بمثابة خطوة لمكافحة معتد لم تثبت مصداقيته بعد .

وعلى النقيض من ذلك فالجانب الجدير بالانصاف والمكافأة هو جمهورية البوسنة والهرسك لقبولها خطة السلام المقترحة مؤخرا من قبل فريق الاتصال الدولي الخماسي والتي رفضها الصرب . كما وأن قبول جمهورية البوسنة والهرسك ، وعلى لسان رئيسها السيد علي عزت بيكوفيتش باقتراح تأجيل رفع حظر الأسلحة عن بلاده لمدة ستة شهور هو أمر يستحق التقدير والاعتبار من قبل المجتمع الدولي وكافة القوى المحبة للسلام .

السيد الرئيس ،

وفيما يتعلق بالوضع في افغانستان فإننا نعبر عن بالغ القلق إزاء ما يحدث من تصعيد للنزاع المسلح بين أطراف الصراع فيها ، وناشد كافة الفصائل الأفغانية بوضع مصلحة الشعب الأفغاني فوق كل اعتبار وذلك بوقف الاقتتال في ما بينها التزاما بأحكام وبندو اتفاق مكة المكرمة لعام ١٩٩٣ .

ومن الأحداث المروعة التي وقعت هذا العام ما شهدته جمهورية رواندا من مذابح جماعية رهيبة بين قبائل أبناء الشعب الواحد . ونحن بدورنا نؤيد جهود المجتمع الدولي في سعيه لاعادة اللاجئين والمشردين ، ووضع حد لمأساتهم الناجمة عن الحرب

لانزال جمهورية البوسنة والهرسك تعاني من محتتها العنصرية التي لمت بها منذ عامين ونصف . فخلال هذا العام واصل المعتدون الصرب ارتكابهم المجازر الرهيبة وعمليات القتل والتعذيب والاعتصاب ضد البوسنيين العزل بلا هوادة ودون مراعاة لقواعد القانون الانساني الدولي التي تحرم تلك الأعمال . واستمر المعتدون في اعاقه وصول الامدادات الانسانية وانتهاك حرمة دور العبادة وتدميرها وممارسة سياسة التطهير العرقي تنفيذا لمخططاتهم الرامية إلى تحقيق سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيلاء على المزيد من الأراضي .

إن ما تتعرض له جمهورية البوسنة والهرسك من عدوان هو اختبار لفاعلية الأمم المتحدة ودورها في حماية الشعوب . وقد اتضح من العدوان الصربي على منطقتي سرايفو وغورازدي مدى تغاضي مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته التي اصدرها ضد الصرب المعتدين . ومع أن المجلس قد أكد جميع قراراته ذات الصلة بما فيها القراران ٩٠٠ (١٩٩٤) و ٩١٣ (١٩٩٤) على سيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، ومسؤوليته في ذلك إلا أن تلك القرارات لم تدخل حتى الآن حيز التنفيذ وأصبح مجلس الأمن أمام الاختبار الصعب حين اثبتت الأحداث التي شهدتها المناطق الآمنة مدى الاختلالات الجسيمة بين اتخاذ القرارات والتطبيق الفعلي لها .

الأهلية .

وفيمما يتصل بالمسألة القبرصية فإن التغلب على العراقيل التي تعوق تسويتها هو موضع اهتمامنا . ويغمرنا التفاؤل بنجاح المساعي الحميدة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة وصولاً إلى الحل الذي يرضي الطائفتين القبرصيتين خاصة بعد أن أعلن الجانبان عن قبولهما المبدئي لمجموعة تدابير بناء الثقة بينهما .

السيد الرئيس ،

بعد بضعة شهور سيطر علينا عام ١٩٩٥ الذي سنشهد خلاله الاحتفال بالذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة ، وعلى الرغم مما عايشته هذه المنظمة من استقطابات سياسية في فترة الحرب الباردة فقد استمرت شعوب وحكومات العالم في التمسك بها على مدى العقود الخمسة . وهي اليوم تعلق عليها آمالاً عريضة للمساهمة في صنع نظام عالمي للمرحلة المقبلة . ولتحقيق ذلك فإنه يجب علينا كدول اعضاء فيها أن نوفر لها المقومات اللازمة ، والوسائل الكفيلة بمواجهة تطورات الحاضر وتحديات المستقبل . وينبغي للمنظمة من جانبها أن تطور نفسها حتى تصبح بحق أداة فاعلة ومواكبة للمتغيرات العالمية . ولذلك فلا بد من اتخاذ عدد من الخطوات الهامة وفي طليعتها قيام مجلس الأمن بدعم الاصلاحات المرجوة . فالازدياد المتعاظم في عدد الدول الأعضاء من ناحية ،

وظهور قوى مؤثرة جديدة على الساحة الدولية من ناحية أخرى أمران جديران بتحقيق هذا المطلب . ومن هذا المنطلق فإننا نلاحظ أن هناك دولاً أعضاء في المنظمة قد بدأت في السنوات الأخيرة تضطلع بمهام مؤثرة في منظمتنا وتساهم بذلك في تأدية دورها في استتباب السلام والأمن في العالم . وعلى هذا الأساس فإن دولة البحرين تتطلع إلى المساهمة في هذه الجهود من خلال عضويتها القادمة في مجلس الأمن .

إن مقدرة الأمم المتحدة على منع نشوب المنازعات وصون السلم العالمي تتوقف إلى حد بعيد على مصداقية تطبيق مبادئ الميثاق والتي ينبغي لها ، كقاعدة أساسية ، أن تحكم مداولات وقرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما مجلس الأمن . فمتى ما ساد التصور بأن التطبيق انتقائي ، فإن الثقة قد تهتز لدى الكثيرين وتضعف معها السلطة المعنوية التي هي الصفة الجوهرية للميثاق .

إن المنجزات العظيمة التي يزر بها تاريخ هذه المنظمة في أماكن كثيرة من العالم تجعلنا رغم بعض الاخفاقات التي واجهتها على يقين من أن لا بديل لنا عن هذه المنظمة إطاراً وضماناً لمستقبل ننظر إليه بعين الأمل والتفاؤل في اقرار السلام والأمن الدوليين .

السيد الرئيس ،

إن البشرية وهي تعيش نهاية هذا القرن لترنو

إلى أن يسود العلاقات الدولية مبدأ المساواة والعدل ونبذ استخدام القوة والتهديد بها . كما وتتطلع في الوقت ذاته إلى استقرار وسلام قائمين على مبادئ التفاهم وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ترسيخاً لدعائم الحق والأمن والسلام بين أمم الأرض قاطبة .

وشكراً

تصريح صحافي للشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت حول التهديدات العراقية الأخيرة للكويت .

(الوطن، الكويت، ١٩٩٤/١١/٩ . العدد، ٦٧٠/١١٥١).

إخواني المواطنين أحدثكم في هذه الظروف الراهنة والعصيبة والدقيقة التي تواجه وطننا العزيز هذه الأيام إثر البيان العراقي الصادر في الأول من أمس هذا البيان الذي جاء ليحدد نوايا النظام العراقي وأطماعه التوسعية .

وكل من أطلع وتمعن في قراءة هذا البيان يجد أن من صاغ البيان أو وافق على أعداده يعرف حقيقة أنه جاء مغالطاً للحقيقة والواقع وفيه الكثير من التجني على الكويت وعلى شعبها الصغير جاء البيان ليتهم جهات دولية ويتمهم الكويت بشكل خاص وبعض دول المنطقة بأنها كما ورد في البيان

هي السبب في استمرار الحصار الإقتصادي والسبب في تجويع العراقيين والكل يعرف أن هناك أسباباً كثيرة كان بإمكان رئيس النظام العراقي قبل أن يصدر هذا البيان أن يصارح الشعب العراقي بها وأن يقول للجميع أن السبب هو السلطة العراقية التي ما زالت تتعنت وترفض تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي .

ونسى رئيس النظام العراقي أو تناسى أن هذه القرارات صدرت من منظمة دولية وهي مجلس الأمن وعليه أن يتصاع وينفذ جميع هذه القرارات ولكن رئيس النظام يريد أن يتهرب ويتخلص من تنفيذ هذه القرارات ويتمسك بجزئية بسيطة ألا وهي الفقرة الثانية والعشرون من القرار ٣٨٧ والذي يختص بتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية والمعدات العسكرية .

من قال أن الهدف من القرار هو فقط تدمير الأسلحة العراقية . . لا . أن دول التحالف قامت بعمل يهدف إلى تحرير الكويت وإبعاد القوات العراقية الغازية من كافة الأراضي الكويتية . هذا هو البند الأول أما فيما يتعلق بتدمير الأسلحة والمراقبة فهذا موضوع ثان — هل نسي النظام العراقي عدوانه على الكويت . . ونسى إحتلال الكويت . . لولا القدرة الإلهية ولولا دول التحالف لبقيت القوات العراقية في الأراضي الكويتية .

لقد نسي النظام العراقي الشق الأول من هذا

إلى أن يسود العلاقات الدولية مبدأ المساواة والعدل ونبذ استخدام القوة والتهديد بها . كما وتتطلع في الوقت ذاته إلى استقرار وسلام قائمين على مبادئ التفاهم وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ترسيخاً لدعائم الحق والأمن والسلام بين أمم الأرض قاطبة .

وشكراً

تصريح صحافي للشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت حول التهديدات العراقية الأخيرة للكويت .

(الوطن، الكويت، ١٩٩٤/١١/٩ . العدد، ٦٧٠/١١٥١).

إخواني المواطنين أحدثكم في هذه الظروف الراهنة والعصيبة والدقيقة التي تواجه وطننا العزيز هذه الأيام إثر البيان العراقي الصادر في الأول من أمس هذا البيان الذي جاء ليحدد نوايا النظام العراقي وأطماعه التوسعية .

وكل من أطلع وتمعن في قراءة هذا البيان يجد أن من صاغ البيان أو وافق على أعداده يعرف حقيقة أنه جاء مغالطاً للحقيقة والواقع وفيه الكثير من التجني على الكويت وعلى شعبها الصغير جاء البيان ليتهم جهات دولية ويتمهم الكويت بشكل خاص وبعض دول المنطقة بأنها كما ورد في البيان

هي السبب في استمرار الحصار الإقتصادي والسبب في تجويع العراقيين والكل يعرف أن هناك أسباباً كثيرة كان بإمكان رئيس النظام العراقي قبل أن يصدر هذا البيان أن يصارح الشعب العراقي بها وأن يقول للجميع أن السبب هو السلطة العراقية التي ما زالت تتعنت وترفض تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي .

ونسى رئيس النظام العراقي أو تناسى أن هذه القرارات صدرت من منظمة دولية وهي مجلس الأمن وعليه أن يتصاع وينفذ جميع هذه القرارات ولكن رئيس النظام يريد أن يتهرب ويتخلص من تنفيذ هذه القرارات ويتمسك بجزئية بسيطة ألا وهي الفقرة الثانية والعشرون من القرار ٣٨٧ والذي يختص بتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية والمعدات العسكرية .

من قال أن الهدف من القرار هو فقط تدمير الأسلحة العراقية . . لا . أن دول التحالف قامت بعمل يهدف إلى تحرير الكويت وإبعاد القوات العراقية الغازية من كافة الأراضي الكويتية . هذا هو البند الأول أما فيما يتعلق بتدمير الأسلحة والمراقبة فهذا موضوع ثان — هل نسي النظام العراقي عدوانه على الكويت . . ونسى إحتلال الكويت . . لولا القدرة الإلهية ولولا دول التحالف لبقيت القوات العراقية في الأراضي الكويتية .

لقد نسي النظام العراقي الشق الأول من هذا

المواطنين بكل مناسبة من أجل أن تكون الصورة واضحة للجميع .

هذا قدرنا وهي مسؤوليتنا وسوف ندفع الثمن مهما يكن للدفاع عن كويتنا الحبيبة فمِنذ أن اطلعت الحكومة على فحوى البيان العراقي أسرع للعمل في الميدانين السياسي والعسكري واتصلنا بكبار المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة وأطلعناهم على فحوى البيان العراقي وما تضمنه من نوايا تشكل خطراً على الكويت أولاً ودول المنطقة ثانياً وأطلعنا أيضاً رئيس مجلس الأمن على هذا البيان الخطير حيث تفهم ما ورد فيه من عبارات تبرز النوايا العراقية العدوانية .

وقد اجتمع مجلس الأمن مساء أمس الأول واتخذ قراراً باستدعاء مندوب النظام العراقي وإبلاغه رفض المجلس للبيان شكلاً وموضوعاً كما طلب المجلس من مندوب النظام العراقي أن يعطي تفسيرات واضحة عن هدف تحرك القوات العراقية حتى وإن كانت داخل الأراضي العراقية وقد اجتمع مجلس الأمن أمس لمتابعة الأحداث والتطورات وكذلك اتصلنا بالأشقاء والأصدقاء وأبلغناهم بحقيقة الوضع من أجل العمل الجماعي .

هذا في المجال الإعلامي أما فيما يتعلق بالعمل في الميدان العسكري وأعلم أن هذا محل تساؤل الكثيرين من الأخوة المواطنين فاسمحوا لي بعدم

القرار ويريد أن يخادع العالم ويقول أن العراق التزم بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ الخاص بتدمير الأسلحة وينادي ويناشد العالم أن يرفع الحصار أما بشكل جزئي أو بشكل عام، ولكن ماذا يعني رفع الحصار أيها الأخوة. ؟ .

رفع الحصار يعني أن يستطيع العراق تصدير النفط وأخذ الدراهم لشراء الأسلحة والمعدات الحديثة ويغزو الكويت أو غيرها من دول المنطقة مرة ثانية لتحقيق أحلامه ولكن أقول لكم أيها الأخوة إننا منذ أن اطلعنا على مضمون هذا البيان الظالم المليء بالإتهامات والنوايا العدوانية ضد الشعب الكويتي لم نستغرب أن يكون البيان أو المذكرة التي تهدف إلى تنفيذ النوايا العراقية مشار تساؤل ويحق للبعض منكم أو الأكثرية منكم إخواني المواطنين أن يستفسروا عن الإجراءات والخطوات التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة من أجل حماية الوطن والمواطنين من عدو غادر لا ننسى عدوانه الذي تم صباح يوم الثاني من أغسطس وليس لدى الحكومة أي سر تخفيه على الأخوة المواطنين فيجب أن يكونوا على علم ومعرفة بجميع الإجراءات التي تمت والتي ستتم خلال الأيام المقبلة والتي تتمثل بالمحافظة على أمن وطننا الحبيب وأهله من أجل أن يشعر الجميع بالأمن والأمان وأنا هنا أتحدث إليكم بشكل عام دون الدخول في التفاصيل لأنني سوف أتحدث إلى إخواني

الغذائية ونعرف نحن والعالم أيضا أن المستودعات العراقية مليئة بالأدوية ولكن من أجل سبب ما في ذهن رئيس النظام العراقي يريد أن يفهم العراقيين أن السبب في موتكم وموت أطفالكم هو الكويت بالدرجة الأولى وأميركا بالدرجة الثانية ونسي أن أميركا هي عضو في مجلس الأمن وأنا هنا لا أريد الدفاع عن الموقف الأمريكي . في الحقيقة أميركا تملك وسائل إعلام تمكنها من الرد على ما يدعيه الجانب العراقي ولكن هذا القرار اتخذ بالإجماع من جميع أعضاء مجلس الأمن وأفهم النظام العراقي بأن لا تتعبوا أنفسكم فإنه ليس هناك نية أو نوايا لإلغاء الحصار بشكل جزئي أو عام إلا بعد أن يحترم الجانب العراقي القرارات الدولية ويعترف بسيادة دولة الكويت والإفراج عن أبنائنا الأسرى والذين لا زالوا في سجون الطاغية .

هذا قرار مجلس الأمن ولكن النظام العراقي يريد أن يتلاعب ويخدع العالم بأن العراق نفذ تلك القرارات ولكن الحصار مستمر بسبب الكويت وبعض الأنظمة في الخليج هذه أيها الأخوة مغالطات وأكاذيب لا يمكن أن يصدقها أي عاقل ولكن يهمني كمسؤول وكمواطن أن أقول لكن أخوتي وأخواتي أن المسؤولية كبيرة وأن العمل جاد ويتطلب منا جميعا مزيدا من الصبر ومزيدا من التعاون والإحساس بالمسؤولية ويتطلب منا أيضا الإستماع إلى إرشادات وتوجيهات المؤسسات العسكرية والجهاز الحكومية الأخرى من أجل أن

التحدث بشكل شامل وتفصيلي لأن الحديث في هذا الموضوع يتعارض مع النواحي العسكرية والأمنية ولكن أقول اطمئنوا بأن الدول الشقيقة والصديقة قد إتخذت الإجراءات السريعة فيما يتعلق بالوجود هنا وفي المنطقة من أجل ردع عدوان عراقي لا سمح الله على بلدنا العزيز .

ولا أذيع سرا إذا قلت أن طلائع القوات الجوية موجودة الآن في المنطقة كما بدأت عملية المراقبة الجوية للتحركات العراقية ووجود هذه القوات وزحفها من منطقة إلى أخرى .

كما سيصل إلى هذه المنطقة المزيد من الطائرات متعددة الأغراض من أجل توفير الأمن وحماية الكويت ودول المنطقة وإذا كان هناك من يقول الآن في العراق أن الحصار الاقتصادي هو سبب موت الكثير من العراقيين فأنا هنا أطرح هذا السؤال ليصل إلى مسامع رئيس النظام العراقي ليقول لنا إسم مواطن عراقي مات نتيجة المجاعة .

ولكن في الوقت نفسه ليقول العالم كم عراقيا مات في سجون بغداد نتيجة للتعذيب والجوع والقتل الجماعي . . ليقول لنا رئيس النظام العراقي كم مواطنا عراقيا بريئا صفي في شوارع بغداد وفي خارج بغداد أيضا . العالم يعرف هل صحيح ما يدعيه رئيس النظام العراقي أن المجاعة سببت الموت لكثير من العراقيين .

نحن نعلم أن المستودعات العراقية مليئة بالمواد

يستتب الأمن ويشعر كل مواطن بالأمن والاستقرار وقد وصلتني معلومات تفيد بأن هناك قلقاً وأنا لا ألوم أي مواطن لكنني أميز بين القلق والخوف نحن نقلق على مستقبلنا ومستقبل بلدنا ومستقبل أولادنا وأحفادنا لكن لا نخاف هذا هو قدرنا ومستعدون أن نموت من أجل الكويت وإذا كان العراق يعتقد أنه بتحريك قواته هنا أو هناك أن يولد الخوف والرعب عند الكويتيين فهذا اعتقاد خاطيء من أساسه لأن الله سبحانه وتعالى معنا ولا يمكن أن نترك للعراق فرصة ثانية لتنفيذ مآربه وأهدافه .

فنحن نتذكر العدوان العراقي الغادر الذي تم صباح الثاني من أغسطس ولن نتكرر هذه المأساة فكلنا نعمل جميعاً يداً واحدة من أجل حماية بلدنا وصد أي عدوان بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء ولقد أبلغنا الأخوة في مجلس التعاون عن التحرك العراقي وأبعاده وأستطيع أن أقول لكم أن الأشقاء والأصدقاء اتخذوا مواقف إيجابية تتعلق برفض البيان العراقي أولاً والاستعداد للوقوف مع الكويت والدفاع عن كيانها واستقلالها ويسعدني بهذه المناسبة أن أسجل الشكر والتقدير لقادة هذه الدول بإسهم الكويت أميراً وحكومة وشعباً .

لهذه المواقف التي اتسمت بالوفاء والمصادقية واتسمت أيضاً بتنفيذ الإتفاقيات الأمنية بيننا وبين الدول الصديقة .

علينا جميعاً أيها الأخوة أن نتابع هذه التطورات

بكثير من الحذر والحيطه والإنبهاه وأنا متأكد أن تحرك القوات العراقية - حتى داخل العراق - تحت المراقبة بواسطة أجهزة ومعدات خاصة نحن نعيش بصراحة ووضوح وبإحساس بالمسؤولية ظروفنا دقيقة وعصية . . تتطلب منا جميعاً نسيان الماضي والتفكير بالحاضر والمستقبل وكفى حديث الدواوين الذي اتسم بالميوعة واتسم أحياناً بالأفكار التي لا تهدف إلى وحدة الصف والكلمة ولكن تهدف إلى تمزيق الجبهة الداخلية .

كفانا ما حصل من ميوعة وكلام ردد ويردد من بعض الدواوين يجب أن يفهم العراق بأن أهل الكويت رجالاً ونساءً شيوخاً وشباباً اتفقوا على كلمة واحدة وهي الموت من أجل الكويت .

هكذا أيها الأخوة دافع الآباء والأجداد عن هذه الأرض الطيبة واليوم يتحمل هذا الجيل الدفاع عن حرمة الوطن وكيانه واستقلاله مهما كلف ذلك من ثمن وكلنا على استعداد للتضحية بالغالي والنفيس وأن نضحى بأرواحنا من أجل أمن الكويت . . مرحباً بالشهادة وهذا يتطلب من المواطنين ومن كافة فئات الشعب الكويتي وجميعاته ومنظّماته واتحاداته وأنديته التكاتف وتوحيد العمل وتوحيد الصف وألا نترك للعدو فرصة لينفذ بها مآربه العدوانية .

هذا يا إخواني ما أحببت أن أقوله في هذه المناسبة وأقول لكم بأنني وإخواني أعضاء الحكومة

تقرير السكرتير العام حول وضع تطبيق خطة اللجنة الخاصة بالمراقبة والتحقيق طويلي المدى لإلتزام العراق بمضمون بنود الفقرة (ج) من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

اولا : مقدمة

١- هذا التقرير هو السادس المقدم فيما يتصل بالفقرة (٨) من قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥ (١٩٩١) الذي يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر حول تطبيق خطة اللجنة الخاصة بالمراقبة المستمرة والتأكد من إلتزام العراق بالبنود المتعلقة بالأمر في الفقرة (ج) من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

٢- يمثل هذا التقرير مرحلة هامة للغاية في تطور التوزيع الممنوح للجنة. وهو يأتي مفصلاً بوجه خاص كي يدعم النتائج المضمنة في القسم (٤) أدناه بأن نظام اللجنة للرعاية والتحقيق طويلي المدى قد بدأ العمل به بصورة مؤقتة. وبالرغم من عدم وضع بعض العناصر في مواقعها إلا أن العمل المهيدي قد تم إنجازه بينما يتم إكمال النواقص في الوقت الحالي من خلال إستخدام إجراءات بديلة، وذلك حتى تتمكن اللجنة من البدء بجدية في اختبار إكتمال وكفاءة نظامه. كما أن بقية العناصر سيتم وضعها في مواقعها في أقرب وقت.

سنجتمع منذ هذه الساعة من أجل أن نتعرف على كل ما اتخذ من إجراءات داخل الكويت وخارجها.

ويجب أن تدركوا أيضاً أن أخوانكم العاملين في المؤسسة العسكرية إتخذوا الإجراءات الضرورية في الجيش والحرس الوطني ورجال الشرطة وسوف ندرس هذه الإجراءات الضرورية وإذا وجدنا دواعي الأمن تستدعي مزيداً من الإجراءات فلن نتأخر ولكننا سنحمل السلاح من أجل الدفاع عن الكويت. هذه أياً الأخوة مسؤولياتنا هذه أياً الأخوات رسالة الآباء والأجداد نحملها جميعاً وعلينا أن نقدر هذه المسؤولية وأن نتعاون كأخوة أعزاء وأن نسير في طريق واحد هو طريق الصمود وطريق الدفاع عن أرضنا الطيبة مستنيرين دائماً وأبداً بإرشادات قائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله وختاماً أدعو الباري أن يمن على بلدنا بنعمة الأمن والإستقرار وأن يحفظ هذا البلد من كل مكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نص التقرير الكامل المرفوع لمجلس الأمن الدولي الذي يلزم العراق بتطبيق برنامج المراقبة طويلي المدى.

(القبس، الكويت، ١١/١٠/١٩٩٤،

العدد، ٧٦٥٥).

تقرير السكرتير العام حول وضع تطبيق خطة اللجنة الخاصة بالمراقبة والتحقيق طويلي المدى لإلتزام العراق بمضمون بنود الفقرة (ج) من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

اولا : مقدمة

١- هذا التقرير هو السادس المقدم فيما يتصل بالفقرة (٨) من قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥ (١٩٩١) الذي يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر حول تطبيق خطة اللجنة الخاصة بالمراقبة المستمرة والتأكد من إلتزام العراق بالبنود المتعلقة بالأمر في الفقرة (ج) من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

٢- يمثل هذا التقرير مرحلة هامة للغاية في تطور التويض الممنوح للجنة. وهو يأتي مفصلاً بوجه خاص كي يدعم النتائج المضمنة في القسم (٤) أدناه بأن نظام اللجنة للرعاية والتحقيق طويلي المدى قد بدأ العمل به بصورة مؤقتة. وبالرغم من عدم وضع بعض العناصر في مواقعها إلا أن العمل المهيدي قد تم إنجازه بينما يتم إكمال النواقص في الوقت الحالي من خلال إستخدام إجراءات بديلة، وذلك حتى تتمكن اللجنة من البدء بجدية في اختبار إكتمال وكفاءة نظامه. كما أن بقية العناصر سيتم وضعها في مواقعها في أقرب وقت.

سنجتمع منذ هذه الساعة من أجل أن نتعرف على كل ما اتخذ من إجراءات داخل الكويت وخارجها.

ويجب أن تدركوا أيضاً أن أخوانكم العاملين في المؤسسة العسكرية إتخذوا الإجراءات الضرورية في الجيش والحرس الوطني ورجال الشرطة وسوف ندرس هذه الإجراءات الضرورية وإذا وجدنا دواعي الأمن تستدعي مزيداً من الإجراءات فلن نتأخر ولكننا سنحمل السلاح من أجل الدفاع عن الكويت. هذه أياً الأخوة مسؤولياتنا هذه أياً الأخوات رسالة الآباء والأجداد نحملها جميعاً وعلينا أن نقدر هذه المسؤولية وأن نتعاون كأخوة أعزاء وأن نسير في طريق واحد هو طريق الصمود وطريق الدفاع عن أرضنا الطيبة مستنيرين دائماً وأبداً بإرشادات قائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله وختاماً أدعو الباري أن يمن على بلدنا بنعمة الأمن والإستقرار وأن يحفظ هذا البلد من كل مكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

★★★

نص التقرير الكامل المرفوع لمجلس الأمن الدولي الذي يلزم العراق بتطبيق برنامج المراقبة طويلي المدى.

(القبس، الكويت، ١١/١٠/١٩٩٤،

العدد، ٧٦٥٥).

ثانياً: مفهوم العمليات

٣- يحدد الملحق المرفق بالوثيقة س/ ١٩٩٤/ ٣٤١ مفهوم عمليات اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطتها للمراقبة المستمرة والتأكد من الالتزام، كما هي مضمنة في الوثيقة رقم س/ ٢٢٨٧١/ تعديل ١٠.

وبإختصار فإن هذا المفهوم إنما يقوم على التفتيش الدوري للمنشآت المعنية وذلك من خلال حصر كافة المواد ذات الاستخدام المزودج [أي تلك التي لديها إستخدامات مسموح بها إلا أنه يمكن إستخدامها في الحصول على الأسلحة المحظورة] ومن خلال متابعة مصير كافة المواد التي تم حصرها. وتقوم عمليات التفتيش وإجراءات الحصر الدقيقة للمواد على مجموعة من النشاطات المترابطة وهي: المراقبة الجوية بواسطة مجموعة مختلفة من أجهزة الإستشعار وأجهزة الإستشعار من على بعد، وبطاقات التعريف والأختام ومختلف أنواع تكنولوجيا الإستكشاف والمعلومات التي يتم الحصول عليها بواسطة مصادر أخرى، وعندما يتم رفع الخطر عن المواد ذات الأغراض المزودجة، استخدام البيانات الخاصة بالتصدير والإستيراد من خلال آليات للضبط والمراقبة.

ولكن يكون أي من هذه العناصر كافياً بحد ذاته لتوفير الثقة في النظام إلا أنها مجتمعة، يمكن أن تشكل أحد أكثر نظم المراقبة الدولية شمولاً

التي تمت صياغتها في مجال مراقبة التسليح.

وستعتمد الثقة في كفاءته — من بين أشياء أخرى — على الآتي:

أ- حصول اللجنة على صورة كاملة لبرامج العراق السابقة وحصر كامل للمنشآت والمعدات والمواد المرتبطة بتلك البرامج السابقة، بالإضافة إلى معرفة تامة بمصير المواد ذات الاستخدام المزودج المتاحة حالياً للعراق. وتوفر هذه المعلومات والبيانات الأساسية التي يمكن أن تقوم عليها عملية المراقبة المستمرة والتأكد من الالتزام. وأن أي غموض يتصل بدقة أو إكتمال هذه البيانات سيؤدي إلى غموض بخصوص ما إذا كان نظام الرقابة والتحقيق طويل المدى يقوم بالفعل بمراقبة كافة المواد التي يجب مراقبتها. وهذا بدوره سيستدعي إجراء المزيد من عمليات التفتيش للحصول على البيانات المطلوبة للنظام.

وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها بصورة أساسية من خلال التصاريح والإقرارات العراقية المطلوبة بموجب القرارات ٦٨٧ و ٧٠٧ و ٧١٥ (لعام ١٩٩١) وبواسطة عمليات التفتيش والتحليل التي تقوم بها اللجنة. ومطلوب من العراق أن يحدد إقراراته الخاصة بنشاطاته وقدراته ذات الأغراض المزودجة، كل ستة أشهر.

ب- إنجاز إجراءات المراقبة والتثبت الشاملة لكل موقع ستنم فيه عمليات المراقبة فيما يتعلق

العراق وبصورة منتظمة لتعويض عمل اللجنة من خلال منع الوصول إلى المواقع — على سبيل المثال — فإنه لن يكون في إمكان اللجنة أن تقدم لمجلس الأمن التطمينات التي يسعى للحصول عليها فيما يتعلق بالتزام العراق بشروط الفقرة (١٠) من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) وإذا ما حدثت مثل هذه الواقعة فإن اللجنة ستقوم فوراً بإطلاع المجلس عليها .

٤- حالما يتم تخفيف أو رفع الحظر المفروض على العراق بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وطبقا للفقرة (٢١) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وإلى المدى الذي يسمح فيه العراق بإستيراد المواد ذات الأغراض المزدوجة مرة أخرى، سيتطلب الأمر إضافة عنصر هام لعملية المراقبة الشاملة لقدرات العراق ذات الأغراض المزدوجة ألا وهي آلية التصدير والإستيراد المنصوص عليها في الفقرة (٧) من القرار رقم ٧١٥ (١٩٩١) .

ثالثا - خطوات تنفيذ الخطة

٥- يعتمد تنفيذ الخطة على حصول اللجنة على حصر كامل للقدرات العراقية السابقة والحصول على معلومات شاملة عن القدرات والنشاطات الحالية ذات الأغراض المزدوجة في العراق، إلا أنه وحتى ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ فشل العراق في الوفاء بالتزاماته بموجب القرار رقم ٧١٥ (١٩٩١) وخطط المراقبة المستمرة والتأكد من

بالمواد أو النشاطات ذات الأغراض المزدوجة التي تتم هناك . وهذه الإجراءات جاءت كنتيجة لعمليات التفتيش الأساسية، أي عمليات التفتيش بهدف التعرف على الوضع والتصنيف والحصر ووضع أجهزة الاستشعار وتطوير الإجراءات كلما لزم ذلك . وهي توفر الأساس للنشاطات المستقبلية المتعلقة بالرقابة الدائمة والتحقق للموقع المعين .

ج- النجاح في اختبار نظام المراقبة المستمرة والتأكد من الإلتزام وذلك حتى يمكن :

- التوصل إلى تفهم وممارسة واضحين لكيفية عمل عناصر النظام بما في ذلك الخطوات المطلوبة من العراق .

— تقييم كفاءة العناصر كل على حدة مجتمعة كذلك .

وبينما يقوم النظام على أساس تقديم العراق لإقرارات مضبوطة وشاملة لنشاطاته وقدراته ذات الأغراض المزدوجة وأنه لا يمكنه أن يعمل مهما كانت درجة كفاءته من دون هذه الإقرارات الكاملة إلا أنه قد صمم أيضا بصورة تتميز بالدقة . ولقد اثبتت التجربة أنه حتى عند الحصول في البداية على إقرارات غير مضبوطة، فإن اللجنة تمكنت ومن خلال إستخدام مصادرها المختلفة، من ممارسة حقها في التفتيش وفي الحصول على المعلومات المطلوبة للنظام . إلا أنه إذا ما سعى

التزام العراق المصدق عليها بموجبه .

والتأكد من التزام العراق .

وحتى ذلك الوقت لم يتقدم بأي إقرارات طبقاً لمتطلبات تلك الخطط كما أنه أعاق وحجب بعض النشاطات التي تعتبر ذات طبيعة قابلة للمراقبة . وبالتالي فإنه ضمن الظروف السائدة وإلى أن يلتزم العراق ، فإن اللجنة وبالرغم من قيامها بالعديد من الأعمال التمهيدية ليست في موقف يمكنها من البدء في خطتها .

٧- تظهر طبيعة العمليات وعدد عمليات التفتيش التي أجريت بأن إقامة نظام المراقبة المستمرة يعتبر مهمة ضخمة ومعقدة ، حيث استدعت التفتيش على كامل فئات المواقع والصناعات التي لم يقم موظفو اللجنة بزيارتها من قبل . ولقد اضطر هذا الأمر اللجنة للتأقلم مع الوضع كما يلي :

٦- حالما تم الحصول في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ على موافقة العراق الرسمية على القرار الذي جرى تنبيه في ١١ أكتوبر ١٩٩١ ، قامت اللجنة التي استمرت في التثيت من كافة أوجه برنامج العراق السابق ، فوراً بإعادة تخصيص معظم مصادرها لإقامة نظام المراقبة المستمرة حالما يصبح هذا الأمر ممكناً .

— تطلبت عمليات التفتيش الجديدة خبرة لم تستخدمها اللجنة من قبل ، بل أنها غير متاحة لها في أوساط موظفيها . وبالتالي قامت اللجنة باللجوء إلى مصادر عدد كبير من الدول الأعضاء وذلك لضمان قيامها بعملياتها على أساس أعلى المستويات القياسية . إلا أنه وبالرغم من ذلك لم تجد في العديد من المجالات الخبرة اللازمة في أوساط موظفي الحكومات التي أعانت اللجنة ، وكان عليها بالتالي الحصول على هذه الخبرة من خلال توظيف إخصائيين من القطاع الخاص الصناعي .

وبالإضافة إلى ذلك زادت اللجنة عدد موظفيها في نيويورك زيادة كبيرة وذلك لضمان أن النقص في الموظفين لن يشكل عنصراً هاماً في تعطيل هذه المهمة . وأن إعادة التخصيص وزيادة المصادر هذه قد اتضحت أهميتها ، حيث نجد أنه خلال الثلاثين شهراً إلى نوفمبر ١٩٩٣ أجرت اللجنة ٤٤ عملية تفتيش بينما في العشرة أشهر التي مضت منذ ذلك الحين أجرت اللجنة أو بدأت في إجراء ٢٩ عملية تفتيش تعلق جميعها ما عدا خمس منها بصورة مباشرة بخطة المراقبة المستمرة

— هناك حاجة إلى تطوير أساليب جديدة لإجراء عمليات التفتيش الأساسية ولتقييم جدوى أساليب المراقبة .

— يجب تطوير تطبيقات تكنولوجية جديدة لخدمة إحتياجات المراقبة التي تم تحديدها خلال عمليات المراقبة الأساسية .

٨- الخطوات المحددة التي اتخذت لإقامة وتشغيل نظام المراقبة المستمرة منذ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ جرى وضعها بالتفصيل في الملحق (١) للوثيقة رقم س (١٩٩٤) ٤٨٩ وفي الملحق (١) لهذا التقرير.

والفقرات التالية تلخص الوضع الحالي لهذه الأنشطة.

١- معرفة البرامج السابقة

٩- تنامت معرفة اللجنة ببرامج العراق السابقة بصورة كبيرة خلال الستة أشهر السابقة ويرجع ذلك إلى تحسن الوضع فيما يتعلق بإقرارات العراق وإلى جهود التفتيش والتحليل التي قامت بها اللجنة. وكنيجة لذلك فإن اللجنة الآن في طريقها إلى التوصل إلى تفهم كامل لهذه البرامج السابقة.

١٠- يعد التوصل إلى صورة كاملة لبرامج العراق السابقة فيما يتعلق بالأسلحة المحظورة أمراً هاماً، وذلك لأنه يوفر جزءاً هاماً من المعلومات الأساسية التي تنطلق منها إجراءات الرقابة والتحقق طويلي المدى، ومن المهم أيضاً التثبت من إقرارات العراق إذا كان لنا أن نثق في البيانات الأساسية، وبالتالي الثقة في النظام الذي أقيم على أساسها.

وستستمر الجهود المبذولة للتثبت من المعلومات التي يقدمها العراق، وبوجه خاص تلك المتعلقة بالإمدادات الأجنبية. وإذا ما وضعنا

في الاعتبار أن العراق. تقدم فقط بوثائق محدودة (حيث أدعى أن كافة الوثائق المتعلقة ببرامجه السابقة قد أصابها الدمار)، وأن هذه الجهود كان عليها الاعتماد على نشاطات اللجنة وجهودها التفتيشية وعلى التحقيق مع الموظفين العراقيين ممن لهم صلة بهذه البرامج، ومن خلال الإتصال بالحكومات التي أعلن بأنها قدمت هذه الإمدادات أو يفترض قيامها بذلك.

ومن خلال هذه العملية حصلت اللجنة على معلومات إضافية كانت هي نفسها في حاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بوضع معدات الإنتاج وكيفية الحصول على المواد واستخداماتها في البرامج. ولقد كشفت بعض هذه التحقيقات تناقضات في الإقرارات العراقية. وبينما ساعدت هذه الجهود في سد الثغرات التي تحتويها الإقرارات العراقية عن البرامج السابقة، وفي التثبت من الأوجه الأخرى التي تم الإقرار بها ولم يتم دعمها بأدلة إضافية، إلا أن المطلوب هو قيام العراق بخطوات إضافية لتقديم كافة المعلومات اللازمة. وفي هذا الصدد يجب استكمال التزام العراق — الذي عبر عنه في العديد من المناسبات — بالتعاون في توفير المعلومات الإضافية المكملة والتوضيحات المتعلقة ببرامجه السابقة، وذلك لأهمية هذا الأمر في التوصل إلى الصورة الكاملة للبرامج المشار إليها أعلاه، وبالتالي في تعزيز الثقة في نظام المراقبة.

بالتفصيل .

١٣- إستشارات اللجنة ، أثناء المباحثات التي جرت في سبتمبر ١٩٩٤ بينها وبين وفد عراقي رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز إلى المجالات التي مازالت اللجنة في حاجة إلى بيانات بصدها . وتستمر في العراق تبعاً لذلك ، عملية متابعة على مستوى الخبراء في إطار عمليات التفتيش والرقابة والتحقق المستمر . وقد اقترحت اللجنة طرقاً ووسائل تمكن من الحصول على معلومات ضرورية لعملية المراقبة . وقد تلقت اللجنة تأكيدات بأنها ستحصل على المعلومات الناقصة .

١٤- أما حجم وتعقيدات عملية إقامة نظام للمراقبة والتحقق طويلي المدى ، فهذا ما ينعكس في الصعوبات التي تواجهها اللجنة في الحصول على المعلومات المطلوبة والتي يواجهها العراق في جمع تلك المعلومات ، ويمكن أن تعزى هذه الصعوبات بقدر كبير ، إلى حقيقة كون أنشطة اللجنة في مجال الرقابة والتحقق طويلي المدى ، قد أدت بها إلى الذهاب إلى مواقع لم تكن قد زارتها من قبل ، وبالتالي إلى الإتصال بمسؤولين عراقيين لم يسبق لهم أن تعاملوا مع اللجنة .

ولابد من بذل مزيد من الجهود لتعليم هؤلاء المسؤولين (الموظفين) العراقيين :

أولاً من جانب العراق بالذات المزمع بتوفير

ب - إقرارات العراق حول القدرات الحالية .

١١- لقد تحسن الوضع كثيراً عما كان عليه في نوفمبر ١٩٩٣ ، عندما أعلن العراق ، لدى قبوله شروط القرار ٧١٥ (١٩٩١) أن تقاريره السابقة بعنوان «معلومات وبيانات تتعلق بخطة الرقابة والتحقق طويلي المدى» ينبغي «أن ينظر إليها على أساس أنها قد أعدت وقدمت متوائمة مع شروط القرار ٥١٧ (١٩٩١) ومع الخطط المتعلقة به» . وردت اللجنة في حينه بأن تلك التقارير السابقة كانت ناقصة من عدة نواح ولا يمكن اعتبارها كإقرارات أولية طبقاً لتلك الخطط ، كما أنها لا تشكل أساساً كافياً لتخطيط وتنفيذ سليمين لعملية الرقابة والتأكد المستمرين .

١٢- لقد تلقت اللجنة منذ ذلك الحين ، كما كبيرا من المعلومات حول أنشطة العراق وقدراته المزدوجة الأغراض ، يكفي لممارسة الرقابة والتحقق طويلي المدى ، بصورة مؤقتة ، بيد أن بعض الإقرارات العراقية بهذا الصدد مازالت غير كاملة . والعراق في حاجة لتحسين هذه الإقرارات .

فهناك فجوات وتناقضات في جميع المجالات التي سعت اللجنة جاهدة لإيجاد حلول لها . وقد واجهت صعوبات كبيرة في الحصول على البيانات الضرورية وخاصة في المجال البيولوجي وتوضيح العملية التي تتبعها اللجنة في التغلب على هذه الصعوبات ، الطرق المتبعة في المجالات الأخرى ، ويصف القسم III من الملحق الأول هذه الطريقة

ذات العلاقة (مثل تطوير عمليات جديدة لإنتاج أشياء أو مواد محظورة أو تطوير تقنيات مراقبة جديدة) فإن اللجنة تمتلك الآن المعلومات الضرورية للتطبيق بالنسبة لجميع المواقع التي ستخضع لمراقبة منتظمة.

١٧- لقد حققت العملية أكبر تقدم في مجال الصواريخ فجميع البروتوكولات التي يتم تصورها حاليا قد جرى أعدادها لحوالي ثلاثين موقعا. ففي المجال الكيميائي أكملت جميع عمليات التفتيش الأساسية، ويستخدم العاملون مع اللجنة في نيويورك البيانات التي تم جمعها بهذه العمليات في أعداد حوالي خمسين بروتوكولا. وقد جرى إكمال تلك المتعلقة بأكثر المواقع أهمية.

أما في المجال البيولوجي، فمع أنه مازالت هناك ثغرات في المعلومات المقدمة حول القدرات ذات الأغراض المزدوجة، ومع أن المزيد من عمليات التفتيش ستجرى لمعالجة هذا الأمر، فإن اللجنة قد أكملت عملياتها التفتيشية الضرورية لإعداد بروتوكولها، وتأمل في أن تحصل، قريبا، على معلومات كافية لإتمام البروتوكولات التي يجري تصورها حاليا والتي تبلغ حوالي ٧٥ بروتوكولا.

د- تركيب المجسات والعلاقات المميزة

١٨- لقد أسفرت عمليات التفتيش الأساسية عن تزويد اللجنة بالمعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قرارات بصدد أنماط العلامات المميزة ومجسات

إقرارات كاملة، ولكن أيضا من جانب اللجنة، فيما يتعلق بتوضيح متطلبات الخطة. ويمكن لذلك أن يقوم الوضع خلال الأشهر المقبلة.

ج- عمليات تفتيش أساسية

١٥- ترمي عمليات التفتيش الأساسية إلى تقدير ما إذا كان موقع ما يتطلب مراقبة، وإلى وضع توصيات حول الكيفية التي ينبغي أن تتم بها عملية المراقبة في ذلك الموقع إن كان يتطلب ذلك حقا، وحول الأشياء التي ينبغي وضع علامات عليها وحول تركيب أجهزة المراقبة، أما المنتج النهائي لعملية التفتيش الأساسية، بعد أن تتخذ قرارات بصدد هذه التوصيات، فهو وضع بروتوكولات للمراقبة والتأكد لكل موقع تنبغي مراقبته.

وتتضمن مثل هذه البروتوكولات جميع المعلومات حول الموقع وإتصالاته بمنظمات أخرى ذات علاقة بالأنشطة الرقابية للجنة.

١٦- لقد قام سبعة وعشرون فريقا تفتيشيا، إضافة إلى العديد من الزيارات التي قامت بها مجموعات صغيرة من الخبراء في تكنولوجيا المجسات، بأنشطة ذات علاقة بالحصول على معلومات أساسية. ومع أن هذه العملية لن تكتمل أبدا، إذ أن النظام سيتطور باستمرار إستجابة إلى التغييرات التي تطرأ على القاعدة الصناعية العراقية وإلى التطورات في التكنولوجيا

اللجنة على مساعدة معتبرة من العراق فيما يخص تركيب المجسات والعلامات المميزة.

هـ- مركز الرقابة والتحقيق في بغداد

١٩- إتضح، لدى الشروع في عملية إقامة نظام للرقابة والتحقيق طويل المدى، أن اللجنة ستكون في حاجة إلى إقامة مركز في بغداد لتشغيل هذا النظام.

وقد تم إبلاغ مجلس الأمن بالعزم على إجراء ذلك، في مارس وأبريل عام ١٩٩٤ (الوثيقة رقم اس/١٩٩٤/٣٤١ والوثيقة رقم اس/١٩٩٤/٤٨٩).

وقد أجرت اللجنة، منذ ذلك الحين، دراسة جدوى لمثل هذا المركز وحددت موقعا لذلك، وحصلت على موافقة حكومة العراق على استخدام ذلك الموقع لإقامة المركز وأعدت خرائط معمارية وهندسية لإعادة هيكلة المبنى المعني ليتواءم مع متطلبات المركز. وقبلت عرض الحكومة العراقية بالقيام بعملية إعادة هيكلة المبنى. وأشرفت على أعمال البناء وأجرت بها حكومة العراق. كما أعدت برنامجاً أمنياً للمراكز وحددت المكونات الرئيسية للنظام الأمني (الأبواب والإقفال والحواجز من القضبان المتصلبة وكاميرات المراقبة) وحصلت على كثير من الأثاث والمعدات الضرورية للمركز، وبدأت عملية تركيب أجهزة الاتصالات وغيرها من المعدات الضرورية للمركز.

المراقبة التي ستستخدم في نظام الرقابة والتحقيق طويل المدى، بشكل عام، وفيما يتعلق بأعدادها وبالأماكن التي ستنتشر فيها. وقد أكملت عملية وضع علامات على جميع الأشياء ذات الأغراض المزدوجة وعلى جميع الصواريخ قصيرة المدى المسموح بها، كما تم تركيب مجسات في مجال الصواريخ.

أما في المجال الكيميائي فقد تم تركيب أربعة أجهزة كيميائية لأخذ عينات من الهواء في أحد المواقع. وهناك خطط لتركيب عشرين جهازاً آخر من هذا النوع إضافة إلى آلات تصوير للمراقبة وأجهزة لقياس التدفق. وقد وضعت علامات مميزة على جميع الأشياء المحددة ذات العلاقة والأغراض المزدوجة في المجال الكيميائي أما في المجال البيولوجي فما زالت عملية وضع علامات مميزة على الأشياء التي جرى تحديدها مستمرة. ويوجد حالياً فريق في العراق لمتابعة هذه المهمة.

وقد أعدت خطة شاملة لتركيب وتشغيل آلات تصوير للمراقبة يتم التحكم فيها عن بعد في جميع المواقع البيولوجية الرئيسية، وذلك من قبل فريق أرسل إلى العراق لدراسة جدوى تركيب مجسات يتم التحكم فيها عن بعد، في المنشآت البيولوجية.

وقد حددت اللجنة الأموال والمعدات للمضي قدماً في تنفيذ هذه الخطة دون إبطاء. وحصلت

المركز.

وتعد اللجنة، بالنسبة لخبراء الرقابة والتفتيش الجوي وخبراء مراقبة الواردات والصادرات، مجموعة من الخبراء الذين ستوفرهم حكومات مساندة كي يعملوا في المركز تسعين يوماً على الأقل، ويتمثل الغرض من ذلك في أن يعمل الخبراء على فترات دورانية، تمتد كل منها ثلاثة أشهر أو ستة، مما يضمن عمل الخبراء في المراكز في عدة دورات، الأمر الذي سيوفر الفائدة من وجهات نظر جديدة ومما يتم إكتسابه من خبرات. ٢٢- وفي مجال الصواريخ وصلت أول مجموعة من خبراء المراقبة وشرعت في ممارسة نشاطها في ١٧ أغسطس ١٩٩٤.

ومن المتوقع أن يحل موعد أول فترة دوارة في ١٤ أكتوبر ١٩٩٤.

كما وصل أول فريق كيميائي إلى العراق في ٢ أكتوبر ١٩٩٤، لبدأ نشاطه فوراً. ومن المقرر أن يصل أول فريق بيولوجي في المستقبل القريب. أما فريق التفتيش الجوي فيعمل في العراق منذ يونيو عام ١٩٩٢.

وسيتم استئجار خبراء مراقبة الواردات والصادرات عندما يصبح واضحاً أنه قد حان وقت تخفيف أو رفع العقوبات التي فرضها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ (١٩٩٠) وذلك تشياً مع الفقرة ٢١ من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١).

وتنوه اللجنة بمساهمة العراق وتعاونيه في تنفيذ عمليات البناء الضرورية لإقامة نظام الرقابة.

وقد ساهمت هذه الجهود وخاصة تلك المتعلقة ببناء سارية للاتصالات وبتجديد المبنى، كي يستخدم لمركز بغداد للرقابة والتحقق، كثيراً في التعجيل في تنفيذ عملية إنشاء النظام (يتضمن الملحق ٢ تفصيل كامل حول هذا الموضوع).

٢٠- سيحتوي التشغيل على ما يلي: مكاتب لمدير المركز ونائبه وخبراء مراقبة في كل من المجالات التي ستجري مراقبتها.

الصواريخ، المجال الكيميائي، المجال البيولوجي - ومن جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجال النووي، ولخبراء في مراقبة الصادرات والواردات إلى جانب مختبرات بيولوجية وكيميائية، ولفريق التفتيش الجوي ومختبره التصويري ومكتبته التصويرية وأجهزة اتصالات مع نيويورك وفيينا وجميع المجسات التي يجري التحكم فيها عن بعد والتي ركبها فرق التفتيش، ومعدات لمعاينة منتجات كاميرات المراقبة التي يتم التحكم فيها عن بعد، وإمدادات طبية ولوجستية، بما في ذلك طائرات سمتية ووسائل نقل برية وخدمات ترجمة خطية وفورية.

ومن المتوقع أن يعمل في المركز عندما يصبح جاهزاً تماماً للتشغيل حوالي ٨٠ شخصا.

٢١- وتجري حالياً عملية استئجار عاملين لهذا

٢٣- تتطلب الفقرتان ٢١ من خطة الرقابة التي وضعتها اللجنة، أن يتبنى العراق الإجراءات الضرورية لتنفيذ التزاماته بموجب الفقرة (ج) من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرار رقم ٧٠٧ (١٩٩١) والخطة ذاتها، وتتضمن هذه الإجراءات إصدار تشريعات جزائية وزجرية تمنع «جميع الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين من القيام في أي مكان كان، بأي نشاط محظور على العراق بموجب القرار رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وجميع القرارات الأخرى ذات العلاقة بهذا الأمر.

٢٤- لقد قدم العراق للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية مسودة قرار من مجلس قيادة الثورة بقصد جعل هذه المتطلبات سارية المفعول وقد بحثت اللجنة، بصورة غير رسمية مسودة القرار هذه وتقدمت باقتراحات محددة. ووجهت اللجنة الإنباه إلى الحاجة للتمكين من القيام بعمل فوري فيما يتعلق بأي تغيير في الأشياء الممنوحة أو التي يتم التحكم فيها طبقاً للملاحق التابعة لخطة اللجنة، إذ أنه من الممكن أن تجري مراجعة وتعديل هذه الملاحق من حين لآخر. ويبدو من الأفضل لو تم تضمين قوائم مثل هذه المواد والمعدات في لوائح إدارية بدلاً من تضمينها القانون ذاته. وقد تعهد الجانب العراقي بإعادة النظر في ذلك الجانب من مسودة المرسوم، الذي الحق قوائم هذه الأشياء بالمرسوم ذاته، وذلك قبل عرضه على مجلس قيادة الثورة لتبنيه من قبل ذلك المجلس.

٢٥- كما أشارت اللجنة إلى الرغبة في أن يجعل هذا التشريع من الواضح أن التعاون من جانب الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين في العراق مع اللجنة في تنفيذ مهامها مطلوب وضروري وأن مثل هذا التعاون لن يعرض أحداً لأية إجراءات قانونية أو عقابية.

مقابلة صحافية مع السيد أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

(القبس، الكويت، ١٢/١٠/١٩٩٤، العدد، ٧٦٥٦).

س: بعد التهديدات العراقية الأخيرة وما تضمنه البيان العراقي... ثم الإعلان عن الانسحاب... ما الذي يضمن أن لا يكرر نظام بغداد مثل هذه التهديدات وما ينتج عنها من زعزعة أمن المنطقة؟

ج: أعتقد أنه يجب أن تتخذ عدة إجراءات تأديبية ضد النظام العراقي وقواته فليس من الممكن أن يترك بعد فعلته هذه ليستمر في تهديد الأمن والاستقرار للكويت والمنطقة بل وفي العالم أجمع ولابد من إجراء رادع... وقد سمعنا من جميع الأطراف ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرنسا أنه يجب اتخاذ إجراءات حاسمة وراغبة ضد

❖ مقتطفات.

٢٣- تتطلب الفقرتان ٢١ من خطة الرقابة التي وضعتها اللجنة، أن يتبنى العراق الإجراءات الضرورية لتنفيذ التزاماته بموجب الفقرة (ج) من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرار رقم ٧٠٧ (١٩٩١) والخطة ذاتها، وتتضمن هذه الإجراءات إصدار تشريعات جزائية وزجرية تمنع «جميع الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين من القيام في أي مكان كان، بأي نشاط محظور على العراق بموجب القرار رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وجميع القرارات الأخرى ذات العلاقة بهذا الأمر.

٢٤- لقد قدم العراق للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية مسودة قرار من مجلس قيادة الثورة بقصد جعل هذه المتطلبات سارية المفعول وقد بحثت اللجنة، بصورة غير رسمية مسودة القرار هذه وتقدمت باقتراحات محددة. ووجهت اللجنة الإنباه إلى الحاجة للتمكين من القيام بعمل فوري فيما يتعلق بأي تغيير في الأشياء الممنوحة أو التي يتم التحكم فيها طبقاً للملاحق التابعة لخطة اللجنة، إذ أنه من الممكن أن تجري مراجعة وتعديل هذه الملاحق من حين لآخر. ويبدو من الأفضل لو تم تضمين قوائم مثل هذه المواد والمعدات في لوائح إدارية بدلاً من تضمينها القانون ذاته. وقد تعهد الجانب العراقي بإعادة النظر في ذلك الجانب من مسودة المرسوم، الذي الحق قوائم هذه الأشياء بالمرسوم ذاته، وذلك قبل عرضه على مجلس قيادة الثورة لتبنيه من قبل ذلك المجلس.

٢٥- كما أشارت اللجنة إلى الرغبة في أن يجعل هذا التشريع من الواضح أن التعاون من جانب الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين في العراق مع اللجنة في تنفيذ مهامها مطلوب وضروري وأن مثل هذا التعاون لن يعرض أحداً لأية إجراءات قانونية أو عقابية.

مقابلة صحافية مع السيد أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

(القبس، الكويت، ١٢/١٠/١٩٩٤، العدد، ٧٦٥٦).

س: بعد التهديدات العراقية الأخيرة وما تضمنه البيان العراقي... ثم الإعلان عن الانسحاب... ما الذي يضمن أن لا يكرر نظام بغداد مثل هذه التهديدات وما ينتج عنها من زعزعة أمن المنطقة؟

ج: أعتقد أنه يجب أن تتخذ عدة إجراءات تأديبية ضد النظام العراقي وقواته فليس من الممكن أن يترك بعد فعلته هذه ليستمر في تهديد الأمن والاستقرار للكويت والمنطقة بل وفي العالم أجمع ولابد من إجراء رادع... وقد سمعنا من جميع الأطراف ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرنسا أنه يجب اتخاذ إجراءات حاسمة وراغبة ضد

❖ مقتطفات.

ظل الظروف الحالية؟ وما هو موقف البرلمان الإيراني من التهديدات العراقية؟

ج : نحن نتحرك على مستوى برلمانات العالم بصفة مستمرة ولا يقتصر تحركنا في وقت التهديدات وهذا التحرك موضوع ضمن خطة معينة غطينا من خلالها جميع دول التحالف ما عدا المملكة المتحدة التي سنزورها في شهر نوفمبر المقبل . . فنحن لدينا قضية عادلة ولدينا حقائق ووثائق ومستندات واضحة وما علينا إلا أن نكون محامين جيدين لشرح قضيتنا للعالم، وبالفعل نحن نلمس تجاوب جميع الدول التي التقينا بممثليها بالنسبة لجميع القرارات الدولية، أما بالنسبة للبرلمان الإيراني فنحن نتحرك للاتصال بجميع برلمانات العالم لتوضيح التطورات الأخيرة والتهديدات العراقية .

س : كيف تقيمون موقف دول مجلس التعاون الخليجي ومساندتها للكويت . . بعد التهديدات العراقية الأخيرة؟

ج : بعد الغزو العراقي الغاشم للبلاد في ٢ أغسطس ١٩٩٠ سقطت جميع الحدود بين دول مجلس التعاون وأصبحنا نعيش في حالة واحدة وكنا جميعا نتحرك في اتجاه واحد وحاربنا جميعا في صف واحد وسالت دماؤهم في موقف رائع . . . وبعد التهديدات العراقية الأخيرة طلبت الكويت اجتماعا طارئا لوزراء خارجية مجلس التعاون في

بغداد، وكذلك فعلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال إجتماع وزراء خارجيتها غدا (اليوم) أن توجه رسالة واضحة للمجتمع الدولي لتحميل نظام بغداد تبعات أفعاله هذه وحتى التبعات المالية، ويجب أن يكون الرد قاسيا وقاسيا جدا . . وأن يمارس مجلس الأمن الدولي ودوره من خلال النظام العالمي الجديد والصلاحيات التي يمتلكها لمواجهة أية دولة تعبت بالسلام والاستقرار في أي جزء من العالم .

س : إذن هل تتوقعون ضربة عسكرية تأديبية للنظام العراقي لما قام به خلال الأيام القليلة الماضية؟

ج : نحن نؤكد على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي أي إجراء لتخليص العالم من هذا النظام الذي يثير الاضطراب ويهدد جيرانه ويعتدي عليهم منذ توليه السلطة ومقام به منذ عام ١٩٨٠ حتى الآن . . وإشغاله العالم بأفعاله الإجرامية والخسائر التي تكبدتها دول المنطقة والعالم العربي والعالم أجمع . . ونحن في الكويت نستشعر معاناة الشعب العراقي ولا نعنى بذلك ما يدعيه النظام هناك من نقص الأدوية والغذاء فالقرارات الدولية تسمح له بتصدير جزء من بتروله لتلبية المواد الأساسية التي يحتاجها الشعب العراقي، ولكنني أعني ما يقوم به هذا النظام من بطش وتنكيل .

س : ما هو التحرك البرلماني المطلوب منكم في

جميع القرارات الدولية والإعتراف بالحدود الكويتية سيحترم تلك القرارات؟

ج: نحن لا نحتاج للإعتراف فقط لأن الإتفاقيات المودعة في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ تبين بصورة لا تقبل الجدل حقوق الكويت . . وما نريده هو أن يتم إقرار القرارات الدولية ضمن المؤسسات الدستورية العراقية وهو ما يسمى بالمجلس الوطني العراقي وينشر في الجريدة الرسمية . . طبقا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم (٨٣٣) ووفقا لقرارات اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق والتي قامت بتحديد الأحداثيات الموجودة في الإتفاقيات القديمة على الطبيعة .

ولم تقم بتوزيع أراض بين البلدين بل هي عملية ترسيم دقيقة على الأرض ووضع العلامات الحدودية .

س: هل تعتقدون أن هناك ضربة وقائية قادمة ضد العراق؟ وهل هناك وساطات عربية من خلال جامعة الدول العربية؟ وما هو دور دول إعلان دمشق؟

ج: الضربة هذه المرة لن تكون ضربة وقائية بل ضربة قاصمة له، أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فإن دورها محدود في ظروفها الحالية، وبالنسبة لدول إعلان دمشق فإن لها دورا هاما وهي تمثل الدور المنقذ للأمة العربية فمواقف مصر وسوريا

الكويت فوافقوا جميعا ولم تتخلف أو تعتذر دولة واحدة وسيكون هذا الإجتماع رسالة واضحة لدول مجلس التعاون تعكس موقفها الموحد إزاء النظام العراقي .

س: ألا تعتقدون باحتمال أن يكون إستمرار صدام حسين في السلطة هو خدعة لتبرير الوجود الأميركي في المنطقة وما هو رأيكم في موقف دول المغرب العربي وموريتانيا على وجه الخصوص؟

ج: الحديث عن خدعة وعن تبرير الوجود الأميركي في المنطقة هو حديث استهلك سابقا . . . وهنا أتساءل لماذا يعطي النظام العراقي هذه الفرصة لهم ولا يعني ذلك مسؤوليته هو بالتحديد لما يحدث في المنطقة، أما بالنسبة لموقف دول المغرب العربي فقد قمت خلال فترة الغزو العراقي الغاشم في ١٩٩٠ بجولة شعبية لتلك الدول وكان الموقف الواضح والصريح والمؤيد للكويت في المملكة المغربية وجمالة الملك الحسن الثاني وإن كانت بعض الأحزاب قد انحازت لنظام بغداد ورفضت اللقاء معنا، وفي الجزائر التقينا ببعض المسؤولين ورئيس جبهة الإنقاذ عباس مدني الذي كان موقفه مخزيا ولكنني أعتقد أن الإختيار الحقيقي للمواقف حاليا هو موقف هذه الدول خلال التهديدات التي تتعرض لها البلاد من نظام بغداد حاليا وموقفها الواضح منها .

س: هل تعتقدون أن النظام العراقي لو أقر

العراقيين الذي يرتدون الملابس المدنية . . وقد تم إبلاغ قيادة قوات التحالف للتعامل معهم إذا عبروا الحدود الكويتية ، أما الحديث عن وجود البدون في العراق فليس له أساس من الصحة . . والنظام العراقي على مدى ثلاثة أعوام لم يتكلم أو يشير لذلك إلا مؤخرا وهذا ما يؤكد كذب مزاعمه .

فالكويت دولة دستورية وقانونية تتعامل بالقانون والمصطلح الشائع عن تسمية «البدون» غير صحيح . . فمن يدعي بأنه كويتي عليه تقديم البيانات لأن مسؤولية تقديمها هي مهام المدعى حسب قانون الجنسية الكويتية وأن لم يستطع فإنه إنسان كاذب وعليه أن يتحمل نتيجة كذبه . . لأن بقاء أي إنسان في الكويت وهو ينتمي لجنسية دولة أخرى دون أن يفصح عنها مهما طال لا يعطيه الحق في الحصول على الجنسية الكويتية . . وبعد الغزو العراقي للبلاد عاد عشرات الألوف منهم لموطنهم الأصلي ولمازهم لاعتقادهم بأن الكويت لن تعود ولا حاجة لبقائهم فيها ولدينا حالات كثيرة أعرفها أنا شخصا . . وأنا لا أتفق مع الإجراءات الحالية بالإعلان عن أسماء ومن ثم التحقق من مستنداتهم إن وجدت فالمطلوب أن يتم الإعلان لمن يملك مستندات متكاملة حيث يتقدم بها ليحصل على الجنسية وعلى البقية أن تبرز جنسياتها الأصلية . .

والرئيس مبارك والرئيس الأسد مواقف واضحة وثابتة ولهم دور هام ورئيسي في تجنب الأمة العربية المزيد من الانقسامات والصراعات التي تنتج عن أفعال متهورة ضد مصالحها كالذي يقوم به النظام في بغداد .

س : إلى أي مدى سستمر الكويت في اعتمادها على الخارج للدفاع عن أراضيها؟

ج : حتى يقوم المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الصارمة التي تنهي تهديد النظام العراقي للسلام والاستقرار في المنطقة وتهديداته للكويت وأفعاله العدوانية .

س : ما تعليقكم على البيان اليمني الذي صدر حول الأحداث الأخيرة؟ وإعلان رئيس وزراء ماليزيا الحياد بالنسبة للأحداث في منطقة الخليج .

ج : ماليزيا دولة إسلامية كبيرة ولكن بسبب عدم وصولنا لها بالشكل الكافي وتقديم شرح كامل لها حول العدوان العراقي على الكويت وجميع القضايا المتعلقة به والتطورات الأخيرة فقد اتخذت مثل هذا الإجراء . . أما بالنسبة للموقف اليمني فإنه معروف وهو استمرار لتهجه السابق .

س : النظام العراقي نقل العديد من المدنيين إلى حدوده مع الكويت وأدعى أنهم من فئة «البدون» فما هي الطريقة التي ستعاملون بها معهم؟

ج : يعلم الجميع بأنهم من العسكريين

س : ما هو مبرر عقد جلسة مجلس الأمة الأولى في دورته الطارئة بصفة سرية؟

ج : إن المشرع عندما وضع إمكانية عقد جلسات مجلس الأمة بصفة سرية لم يكن ذلك عبثاً ولكن مراعاة لظروف معينة قد تمر بها البلاد . . ولا يمكن لنا أن نناقش طبيعة الإستعدادات التي اتخذتها البلاد لمواجهة التهديدات العراقية بكل تفاصيلها وملاحظات أعضاء مجلس الأمة بصورة علنية ونضع هذه المعلومات على طبق من فضة للأعداء .

نص كلمة الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية أمام الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للمجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي

(القبس/ الكويت، ١٣/١٠/١٩٩٤، العدد، ٧٦٥٧).

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد الرئيس ، السادة أصحاب السمو والمعالى ، ،

أود في البداية أن أرحب بكم في بلدكم الثاني الكويت للمشاركة في أعمال الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لمجلسنا الوزاري ، تلك الدورة التي

تأتي استجابتكم الكريمة والسريعة بعقدتها تعبيرا صادقا عن تقديركم لحجم المخاطر التي تحيط بنا جميعا في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة جراء ما نتعرض له من تهديدات عراقية متصاعدة ، كما تأتي استجابتكم لتلبية الدعوة أيضا تجسيدا لالتزامكم بمبدأ الأمن الجماعي لدول مجلسنا ووحدته المصير لأبنائه . وعزمنا على مواجهة محاولات النظام العراقي الهادفة لزعزعة أمن واستقرار دولنا .

أيها الاخوة ،

لقد تابعتم معنا ما عمده إليه النظام العراقي في الآونة الأخيرة من ترديد لتهديداته لدولة الكويت وذلك من خلال وسائل اعلامه المختلفة وتصريحات المسؤولين لدى ذلك النظام .

كما سعى النظام العراقي ومن خلال قواته المسلحة بدعم وزج وتكديس عناصر مسلحة بلباس مدني بالقرب من الحدود الكويتية وذلك في محاولة للضغط والتهديد بتلك العناصر وبإلادعاء بأنها أجبرت على الخروج من دولة الكويت .

واستمرارا لسياسة التصعيد التي انتهجها ذلك النظام فقد صدر في السادس من الشهر الجاري عن ناطق رسمي عراقي في نهاية اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة الحزبية بالعراق بياناً انطوى على مغالطات وإدعاءات وتهديد صريح لدولة الكويت حيث هيا النظام العراقي بذلك لتحرك

مواصلة تلك الوقفة المشرفة والشجاعة التي وقفها الأشقاء في دول المجلس إبان الغزو العراقي الغاشم عام ١٩٩٠م وسطرتهم من خلالها أروع صور التضاحم عندما روت الدماء الزكية لأبناء دول المجلس أرض الكويت لتطهرها من دنس الأثم والعدوان .

كما أن ما نشهده اليوم من ردود فعل ايجابية وبناءة وداعمة من قبل الأشقاء والأصدقاء في مواجهة التهديد العراقي لأمننا ومستقبلنا واستقرارنا لتأكيد قاطع من قبل المجتمع الدولي على رفض سياسات النظام العراقي العدواني والتوسعية ورسالة واضحة لذلك النظام بأن الموقف الدولي مازال متماسكا في مواجهته وأن أوهامه بوهن ذلك الموقف ما هي إلا سراب .

كما أنها تمثل برهاننا على أننا أصحاب قضية عادلة وحق مشروع لا بد لنا من الدفاع عنها . وانطلاقا من هذا التماسك في الموقف الدولي فإننا نتوجه إلى المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن بالنظر في تحقيق الاجراءات الحازمة والرادعة للنظام العراقي للكف عن مواصلة تهديداته وزعزعته للأمن والاستقرار في المنطقة بين الحين والآخر تأكيدا لسيادة القانون وحفاظا على الشرعية الدولية .

أيها الاخوة،

باسمكم جميعا أتوجه بكل الشكر والتقدير

مكثف لقواته العسكرية في حشود متزايدة بالقرب من الحدود الكويتية ، برهن معها مجدداً على نواياه العدوانية والتوسعية تجاه بلادي كما برهن أيضا على أنه نظام خارج على الشرعية الدولية ولا يمكن لمنطقتنا أن تنعم بالأمن والاستقرار في ظل استمرار بقاءه .

أيها الاخوة،

إن ما يردده ويدعيه النظام العراقي ويحاول التذرع به وهو معاناة شعبه ، وأن بلادي وراء استمرار تلك المعاناة، إنما هو ادعاء يدرك النظام نفسه بل ويدرك العالم أجمع أن مسؤولية تلك المعاناة يتحملها بالدرجة الأولى النظام العراقي بعدم التزامه بقراري مجلس الأمن ٧٠٦، ٧١٢ وأن بلادي ما هي إلا ضحية لعدوانه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وأن ما يعينها بهذا الشأن التزام العراق بالتنفيذ الكامل لكافة بنود قرارات مجلس الأمن وخاصة ما يتصل منها بالقرار ٨٣٣ وبعودة أبنائها الأسرى الذين يعانون في غياهب السجون العراقية .

ولقد عبرنا جميعا في أكثر من مناسبة عن القلق والأسف لما تتسبب فيه سياسات النظام العراقي من إطالة لمعاناة الشعب العراقي مؤكداين تعاطف دولنا معه في محنته .

أيها الإخوة،

إن لقاءنا اليوم يأتي استمرارا واصرارا على

اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر ووزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد في الثاني عشر من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٤ ، لاستعراض التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الاقليمي للمنطقة متمثلاً في الاستفزازات العراقية الأخيرة والتهديدات العسكرية إلى جانب البيانات العدائية والتي تعتبر خرقاً لقرارات مجلس الأمن من أجل تدارس رد فعل مناسب لهذه الأعمال .

لقد أعرب الوزراء عن تأييدهم المطلق لاستقلال دولة الكويت وسيادتها الاقليمية وعزمهم المشترك على مواجهة التهديدات للمنطقة ، وأدانوا بشدة التحركات العدائية العسكرية العراقية الأخيرة والتي تمثل انتهاكا صريحاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٦٨٦ ، ٦٨٧ وقد ناشد الوزراء المجتمع الدولي الانضمام إلى الخطوات المتخذة لانهاء التهديد الحالي للكويت ، مع ضمان عدم تكرار تهديد أمن دولة الكويت في المستقبل واستقرار المنطقة .

وقد رحب الوزراء بالبيانات التي صدرت من العالم العربي منددة بالتصرفات العراقية .

إن إعلان العراق الأخير عن سحب قواته التي حشدتها على حدوده مع الكويت لا يغير من استمرارية نهجه في العودة إلى التهديد باستعمال القوة لتحقيق أهدافه .

للدول الشقيقة والصديقة على مواقفها المبدئية الرافضة لسياسيات التهديد والترهيب التي يمارسها النظام العراقي والتي تمثل خروجاً سافراً على الشرعية الدولية وانتهاكاً صارخاً لاحكام القانون الدولي ، كما أود أن أعرب عن الامتنان البالغ في هذا السياق للدول الصديقة التي هبت بنشر قواتها المسلحة واتخذت كافة التدابير والاحتياطات المساندة لقدرات بلادها الدفاعية .

أيها الاخوة ،

إنني على ثقة بأن لقاءنا اليوم سيتيح لنا فرصة التشاور وتدارس كل ما من شأنه أن يسهم في تعزيز قدراتنا وتماسك مواقفنا في ظل الظروف الصعبة التي نجتازها جميعاً .

وفي الختام أتوجه إلى الباري جلّت قدرته بأن يلهمنا طريق الصواب ويمكننا من الوصول إلى ما يحقق لأبناء دول المجلس تطلعاتهم المشروعة في الأمن والاستقرار في أوطانهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

★★★

النص الكامل الصادر إثر ختام اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في الدورة الإستثنائية الثامنة عشرة المنعقدة في الكويت .

(الشرق الأوسط ، لندن ، ١٣ / ١٠ / ١٩٩٤ ،

العدد ، ٥٧٩٨) .

اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر ووزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد في الثاني عشر من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٤ ، لاستعراض التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الاقليمي للمنطقة متمثلاً في الاستفزازات العراقية الأخيرة والتهديدات العسكرية إلى جانب البيانات العدائية والتي تعتبر خرقاً لقرارات مجلس الأمن من أجل تدارس رد فعل مناسب لهذه الأعمال .

لقد أعرب الوزراء عن تأييدهم المطلق لاستقلال دولة الكويت وسيادتها الاقليمية وعزمهم المشترك على مواجهة التهديدات للمنطقة ، وأدانوا بشدة التحركات العدائية العسكرية العراقية الأخيرة والتي تمثل انتهاكاً صريحاً لقراري مجلس الأمن رقمي ٦٨٦ ، ٦٨٧ وقد ناشد الوزراء المجتمع الدولي الانضمام إلى الخطوات المتخذة لانهاء التهديد الحالي للكويت ، مع ضمان عدم تكرار تهديد أمن دولة الكويت في المستقبل واستقرار المنطقة .

وقد رحب الوزراء بالبيانات التي صدرت من العالم العربي منددة بالتصرفات العراقية .

إن إعلان العراق الأخير عن سحب قواته التي حشدتها على حدوده مع الكويت لا يغير من استمرارية نهجه في العودة إلى التهديد باستعمال القوة لتحقيق أهدافه .

للدول الشقيقة والصديقة على مواقفها المبدئية الرافضة لسياسيات التهديد والترهيب التي يمارسها النظام العراقي والتي تمثل خروجاً سافراً على الشرعية الدولية وانتهاكاً صارخاً لاحكام القانون الدولي ، كما أود أن أعرب عن الامتنان البالغ في هذا السياق للدول الصديقة التي هبت بنشر قواتها المسلحة واتخذت كافة التدابير والاحتياطات المساندة لقدرات بلادها الدفاعية .

أيها الاخوة ،

إنني لعل ثقة بأن لقاءنا اليوم سيتيح لنا فرصة التشاور وتدارس كل ما من شأنه أن يسهم في تعزيز قدراتنا وقمناكس مواقفنا في ظل الظروف الصعبة التي نجتازها جميعاً .

وفي الختام أتوجه إلى الباري جلّت قدرته بأن يلهمنا طريق الصواب ويمكننا من الوصول إلى ما يحقق لأبناء دول المجلس تطلعاتهم المشروعة في الأمن والاستقرار في أوطانهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

★★★

النص الكامل الصادر إثر ختام اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في الدورة الإستثنائية الثامنة عشرة المنعقدة في الكويت .

(الشرق الأوسط ، لندن ، ١٣ / ١٠ / ١٩٩٤ ،

العدد ، ٥٧٩٨) .

أكدوا بأن مسؤولية الصعوبات التي يواجهها الشعب العراقي تقع على عاتق النظام العراقي وحده .

أعرب وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية عن تقديره لدعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمشروع السلام في الشرق الأوسط ولقرارهم بالتخلي عن المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة ، ودعم جهود الجامعة العربية في ما يتعلق بالمقاطعة من الدرجة الأولى .

لقد اطلع الوزير كريستوفر وزراء خارجية مجلس التعاون على تطورات مشروع السلام بما في ذلك زيارته الأخيرة إلى سورية والأردن واسرائيل . وقد رحب الوزراء بالخطوات الإيجابية التي تم تحويلها في مشروع السلام حتى الآن ، وأعربوا عن تأييدهم لجهود الوزير كريستوفر المستمرة لمساعدة الأطراف للتوصل إلى اتفاق عادل وشامل في الشرق الأوسط .

وقد أيد الوزراء الوزير كريستوفر في معارضتهم أشكال الارهاب الموجهة ضد عملية السلام .

كما أعرب الوزراء عن تأييدهم للقمة الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإشراف عاهل المملكة المغربية الملك الحسن الثاني ، وذلك بغية تشجيع مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في مشروع السلام .

لقد رحب النائب الأول لرئيس الوزراء وزير

لقد اجمع الوزراء على أن حشد الطاقات وتجهيز القوات يجب أن تستمر حتى تتوفر الضمانات الكفيلة بعدم تكرار التهديدات العراقية وأجمعوا على ضرورة أن تظل قوات التحالف و القوات الخليجية على درجة عالية من الاستعداد طالما بقي الخطر على دولة الكويت مستمرا . وعلى ضوء ذلك اتفق الوزراء على أهمية استمرار وتعزيز التنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون ودول التحالف من أجل استمرار نشر القوات اللازمة للعمليات المشتركة في المنطقة .

أكد الوزراء على أهمية أعمال اللجنة الفنية الخاصة لتدمير أسلحة الدمار الشامل داخل العراق ، كما أكدوا على أهمية الرد الحازم لمواجهة أي محاولة عراقية للتدخل في مهمة هذه اللجنة .

لقد أثبتت أفعال العراق في الأسبوع الماضي بأن العراق مازال يشكل تهديدا لأمن دولة الكويت وبذلك أضاع الرئيس العراقي احتمالات تخفيف العقوبات على بلاده .

إن تخفيف العقوبات سيظل سابقا لأوانه إلى حين التزام العراق الكامل بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وقد أكد الوزراء بأنه لا يوجد خلاف مع الشعب العراقي ، كما أبرزوا أهمية الفقرات المتعلقة بالوضع الإنساني والتي جاءت في قرارات مجلس الأمن ورفض النظام العراقي الاستفادة منها ، كما

الدولي لاسيما الاعتراف بسيادة الكويت وحرية حدودها . وأضاف أن العالم العربي مر بأزمات كثيرة ولا أعتقد أنه سوف يتحمل أزمة أخرى . وأشار الشيخ حمد إلى أنه يتعين على الدول العربية أن تحل خلافاتها بالتفاهم وباحترام الموائيق الدولية .

وقال وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أن البحرين تعتبر التهديدات العراقية الموجهة ضد الكويت هي تهديدات موجهة ضد البحرين . وقال أن البحرين ملتزمة بالمشاركة في الدفاع عن الكويت حيث ساهمت فعلا بالقوات المسلحة في هذا المجال . وأكد أن قوات بحرية بحرينية وصلت إلى المياه الإقليمية لدولة الكويت للمشاركة في ردع أي عدوان عراقي محتمل .

من جهته أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي أن دول الخليج تمتلك الوسائل الكفيلة لردع أي تهديد يصدر من العراق أو غيره . وأكد أن دول المجلس لا تقبل التهديد وأنها مصممة على مواجهة كل تهديد لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

وكان وزير الخارجية الأمريكي قد أعلن أمس في الكويت أن الأزمة الناجمة عن انتشار قوات عراقية بالقرب من الحدود الكويتية «لم تنته» . وقال كريستوفر في ختام المناقشات التي أجراها

الخارجية الكويتي بضيوفه الوزراء وأعرب عن عميق امتنانه للقرار السريع الذي اتخذ الأسبوع الماضي من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأعضاء التحالف لمواجهة التهديدات العراقية .

أعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة دولة الكويت على استضافة هذا الاجتماع وأعربوا عن عزمهم على مواصلة التشاور والتعاون عن قرب حلول الأمن والسلام الاقليمي .

وكان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قد أكد لدى وصوله الى مطار الكويت أمس أن كل الاجراءات التي يمكن أن تتخذ للدفاع عن الكويت والمنطقة قد اتخذت والدليل على أننا جبهة واحدة هو هذا الاجتماع . وأشار الأمير سعود إلى أن دول الخليج تنذر منذ فترة بأن العراق مستمر في نواياه العدوانية تجاه الكويت .

وقال وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة راشد النعيمي ، أن دول المجلس تريد أن تضع حداً للتهديدات العراقية لكي يشعر الشعب الكويتي بأن اخوانه دائماً معه وأنه يجب أن يعيش معزواً مكرماً .

وقال وزير خارجية قطر الشيخ حمد آل ثاني ، أن تهديدات النظام العراقي ضد الكويت غير مقبولة مهما كان المبرر لها . وشدد على أنه ينبغي على العراق أن ينصاع لجميع قرارات مجلس الأمن

وقال هيرد يجب التأكد من زوال التهديد الذي سببه صدام.

وقال هيرد أنه إذا انسحب صدام فإن ذلك سيكون نتيجة العزيمة التي أبدتها الكويت والتضامن الفوري من جانب أصدقاء الكويت والتي كانت بريطانيا دوماً واحداً منهم.

وقال الشيخ فاهم القاسمي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي أن وزراء مجلس التعاون اتفقوا على ضرورة مواصلة تعبئة الموارد ونشر القوات إلى أن يصبح العراق لا يمثل أي تهديد فوري.

النص الكامل لقرار مجلس قيادة الثورة العراقي الذي اعترف به بسيادة الكويت وحدودها الدولية.

(الشرق الأوسط، لندن، ١١/١١/١٩٩٢، العدد، ٢٨٢٧).

«تعبيراً من رغبة جمهورية العراق في إحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإنسجاماً مع إلزامها بالإمتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وإثباتاً لنوايا العراق السلمية ولعزمها على العمل من أجل استتباب السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وإقامة علاقات حسن الجوار على أساس قواعد الإحترام المتبادل للأمن والسيادة والمصالح

ووزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد مع وزراء خارجية الدول الست «يجب أن نحافظ على مستوى مرتفع من التأهب» على رغم المعلومات عن انسحاب الوحدات العراقية بعيداً عن المنطقة الحدودية.

وأكد أن المشاركين في الاجتماع اتفقوا على ثلاث نقاط أساسية:

١- «على القوات العراقية أن تتخلى عن وضعها التهديدي».

٢- «نفقة انتشار قوات (الحلفاء) ستوزع بالتساوي».

٣- «دول مجلس التعاون الخليجي ستقدم مساعدة لطيران الحلفاء».

وفي شأن النقطة الثانية أوضح كريستوفر أنه تقرر انشاء صندوق خاص في هذا الصدد.

ومن جهته، أعرب وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد عن عزم حكومته على التصدي للتهديدات العراقية مؤكداً «أن بريطانيا تقف إلى جانب اصدقائها في الأوقات الصعبة».

وأضاف هيرد أن ارسال بريطانيا سفينتين حربييتين ومضاغفة سربها المكون من طائرات تورنادو في الخليج إلى ١٢ طائرة يعد دليلاً ملموساً على أصرارها على ردع الرئيس العراقي صدام حسين الذي حشد قوات عسكرية قرب الحدود مع الكويت.

وقال هيرد يجب التأكد من زوال التهديد الذي سببه صدام.

وقال هيرد أنه إذا انسحب صدام فإن ذلك سيكون نتيجة العزيمة التي أبدتها الكويت والتضامن الفوري من جانب أصدقاء الكويت والتي كانت بريطانيا دوماً واحداً منهم.

وقال الشيخ فاهم القاسمي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي أن وزراء مجلس التعاون اتفقوا على ضرورة مواصلة تعبئة الموارد ونشر القوات إلى أن يصبح العراق لا يمثل أي تهديد فوري.

النص الكامل لقرار مجلس قيادة الثورة العراقي الذي اعترف به بسيادة الكويت وحدودها الدولية.

(الشرق الأوسط، لندن، ١١/١١/١٩٩٢، العدد، ٢٨٢٧).

«تعبيراً من رغبة جمهورية العراق في إحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإنسجاماً مع إلزامها بالإمتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وإثباتاً لنوايا العراق السلمية ولعزمها على العمل من أجل استتباب السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وإقامة علاقات حسن الجوار على أساس قواعد الإحترام المتبادل للأمن والسيادة والمصالح

ووزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد مع وزراء خارجية الدول الست «يجب أن نحافظ على مستوى مرتفع من التأهب» على رغم المعلومات عن انسحاب الوحدات العراقية بعيداً عن المنطقة الحدودية.

وأكد أن المشاركين في الاجتماع اتفقوا على ثلاث نقاط أساسية:

١- «على القوات العراقية أن تتخلى عن وضعها التهديدي».

٢- «نفقة انتشار قوات (الحلفاء) ستوزع بالتساوي».

٣- «دول مجلس التعاون الخليجي ستقدم مساعدة لطيران الحلفاء».

وفي شأن النقطة الثانية أوضح كريستوفر أنه تقرر انشاء صندوق خاص في هذا الصدد.

ومن جهته، أعرب وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد عن عزم حكومته على التصدي للتهديدات العراقية مؤكداً «أن بريطانيا تقف إلى جانب اصدقائها في الأوقات الصعبة».

وأضاف هيرد أن ارسال بريطانيا سفينتين حربييتين ومضاغفة سربها المكون من طائرات تورنادو في الخليج إلى ١٢ طائرة يعد دليلاً ملموساً على أصرارها على ردع الرئيس العراقي صدام حسين الذي حشد قوات عسكرية قرب الحدود مع الكويت.

أمام القمة الاسلامية المنعقدة في الدار البيضاء .

(الشرق الأوسط، لندن، ١٦/١٢/١٩٩٤، العدد، ٥٨٩٦).

بسم الله الرحمن الرحيم :

الحمد لله القائل في محكم كتابه، «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» والصلاة والسلام على رسوله الأمين القائل . . (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً) . وبعد . .

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الشقيقة، رئيس المؤتمر أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الأمة الاسلامية، معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، اصحاب المعالي والسعادة اعضاء الوفود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أحييكم بتحية الاسلام والسلام حاملاً معي من الديار التي شرفها الله سبحانه وتعالى بأن تكون مهبط الوحي ومنبع الرسالة وقبله المسلمين، تحيات اشقائكم في المملكة العربية السعودية مقرونة بدعائهم إلى المولى جلت قدرته أن يكتب لمؤتمركم هذا اسباب التوفيق والنجاح . وأود أن أبدأ كلمتي بشكر أخي جلالة الملك الحسن الثاني على ما لقيناه من كرم الضيافة وحسن الوفادة في هذا البلد الكريم الذي كان وما

المشروعة، وإذ يعيد تأكيد قرار مجلس قيادة الثورة رقم/ ٥٥/ في الخامس من مارس (آذار) ١٩٩١، وأخذاً بنظر الاعتبار إعلان المجلس الوطني في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ وإستناداً إلى أحكام الفقرة/ ١/ من المادة الثانية ولأربعين من الدستور، قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي :

١- تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية وإستقلالها السياسي .

٢- إمتثالاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت، كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب الفقرة/ ٣/ من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وتحترم حرمة الحدود المذكورة .

٣- تتولى الوزارات والجهات المختصة ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

٤- ينفذ هذا القرار إعتباراً من العاشر من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ وينشر في الجريدة الرسمية .

نص كلمة الأمير عبد الله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي

أمام القمة الاسلامية المنعقدة في الدار البيضاء .

(الشرق الأوسط، لندن، ١٦/١٢/١٩٩٤، العدد، ٥٨٩٦).

بسم الله الرحمن الرحيم :

الحمد لله القائل في محكم كتابه، «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» والصلاة والسلام على رسوله الأمين القائل . . (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً) . وبعد . .

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الشقيقة، رئيس المؤتمر أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الأمة الاسلامية، معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، اصحاب المعالي والسعادة اعضاء الوفود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أحياكم بتحية الاسلام والسلام حاملاً معي من الديار التي شرفها الله سبحانه وتعالى بأن تكون مهبط الوحي ومنبع الرسالة وقبله المسلمين، تحيات اشقائكم في المملكة العربية السعودية مقرونة بدعائهم إلى المولى جلت قدرته أن يكتب لمؤتمركم هذا اسباب التوفيق والنجاح . وأود أن أبدأ كلمتي بشكر أخي جلالة الملك الحسن الثاني على ما لقيناه من كرم الضيافة وحسن الوفادة في هذا البلد الكريم الذي كان وما

المشروعة، وإذ يعيد تأكيد قرار مجلس قيادة الثورة رقم/ ٥٥/ في الخامس من مارس (آذار) ١٩٩١، وأخذاً بنظر الاعتبار إعلان المجلس الوطني في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ وإستناداً إلى أحكام الفقرة/ ١/ من المادة الثانية ولأربعين من الدستور، قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي :

١- تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية وإستقلالها السياسي .

٢- إمتثالاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت، كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب الفقرة/ ٣/ من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وتحترم حرمة الحدود المذكورة .

٣- تتولى الوزارات والجهات المختصة ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

٤- ينفذ هذا القرار إعتباراً من العاشر من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ وينشر في الجريدة الرسمية .

نص كلمة الأمير عبد الله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي

والأمان والتقدم والازدهار ومن هذا المنطلق فإننا مطالبون بالوقوف وقفة مخلصة وصادقة مع النفس نستخلص خلالها الدروس والعبر لكي تواصل امتنا انطلاقتها الخيرة وتضطلع بالدور الذي يتلاءم مع التصنيف الالهي الذي جعلها خير أمة أخرجت للناس . إن دورنا على الساحة الدولية يكتسب أهمية خاصة في غمرة التحولات التاريخية التي شهدها العلاقات المعاصرة بعد اسدال الستار على الحرب الباردة والتوجه نحو عهد جديد من التعامل الدولي يركز على العدل والمساواة والحرية ونبذ استخدام القوة في حل المنازعات بين الدول . وفي إطار هذا التوجه فإننا في المملكة العربية السعودية حريصون كل الحرص على أداء دورنا في الساحتين الاسلامية والدولية بما ينسجم مع آمال وطموحات أمتنا الاسلامية في ظل المعطيات الجديدة ، متطلقين في ذلك من منهجنا السني يركز على تعاليم ديننا الحنيف ومبادئ شريعتنا السمحة التي تدعو إلى التعاون على البر والتقوى ونبذ كل ما يؤدي إلى البغي والعدوان . وإذا ما أدركنا أن شريعتنا السماوية تحثنا على الالتزام بالمواثيق واحترام الاتفاقيات والعهود التي تنظم العلاقات بين الشعوب والدول بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية فإن امتنا التي حباها الله برسالة الاسلام الخالدة والتي حملت نور الهداية وأرست دعائم الحق والعدل والمساواة بين الشعوب لابد أن تكون قدوة في الأخذ بالأسلوب الحضاري

يزال معقلا من معاقل الاسلام وحصنا من حصون الايمان . ونحن على ثقة تامة بأن ما يتحلى به جلالته من حكمة وبها يتوفر لمؤتمرنا هذا من حسن الاعداد والتنظيم من تحقيق النتائج التي ننشدها جميعا . ولا يفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى فخامة الأخ الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس مؤتمر القمة السادس على ما بذله من جهود خيرة ومخلصة طيلة فترة رئاسته لمنظمتنا كما أود أيضا الاعراب عن وافر التقدير لمعالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الدكتور حامد الغابند لما يبذله ومساعدوه من جهود حثيثة في القيام بمهامهم على السوجه المطلوب .

وانتهز هذه الفرصة أيضا لأرحب بانضمام كل من تاجكستان وتركمانستان وقرغيزستان والبنان وموزمبيق لعضوية منظمتنا وإننا على ثقة بأن مشاركتهم في أعمالنا ستعزز منظمتنا وتدعم مسيرة عملنا المشترك .

صاحب الجلالة رئيس المؤتمر . .

ينعقد اجتماعنا هذا في ختام خمسة عشرين عاما مضت على انشاء منظمتنا ويحق لنا اليوم ونحن نحفل بهذه المناسبة أن نعرب عن ارتياحنا لما شهدته مسيرة عملنا المشترك من تطور في مختلف المجالات لما فيه صلاح أمتنا الإسلامية والاستجابة لطموحاتها في غد مشرق بإذن الله ينعم بالأمن

والأخلاقي النابع من قيمها ومثلها العليا ومن ثم فإنه من غير المقبول أو المعقول أن نطبق على سلوكنا وتصرفاتنا بوصفنا مسلمين معايير ومقاييس أدنى من تلك التي تأخذ بها الأمم الأخرى، لذا فإن علينا أن نلتزم بالشرعية الدولية وأن نهي علاقاتنا على أساس من احترام سيادة الدليل واستقلالها وحرمة حدودها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والالتزام بحل المنازعات بالطرق السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل ما ينشأ من نزاعات.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة.

أيها الاخوة الكرام.

إن الالتزام بالتضامن الاسلامي وبالدفء من قضايا الأمة الاسلامية هو التزام نابع من تمسكنا بالعقيدة الاسلامية نصا وروحا ومن قناعتنا الراسخة بأن ديننا الحنيف في دعوته وتعاليمه يحض على كل ما فيه الخير ويوجب علينا جميعا رعاية الدعوة الاسلامية وترسيخ القيم الاسلامية ونشر تعاليم الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة والدفع بالتي هي أحسن وفي إطار احترامنا لسيادة الدول والمبادئ التي تحكم تطوير العلاقات الودية بين الدول كما أن من واجبنا في الوقت نفسه أن نعدل على تصحيح صورة الاسلام في العالم بما يتفق وساحة ديننا الحنيف وما تنطوي عليه تعاليم الاسلام من خير للبشرية وذلك بالتصدي

لأصحاب النوايا السيئة الذين يروجون في وسائل اعلامهم صورا ومفاهيم مشوهة ومتحاملة على الاسلام والمسلمين.

ونود أن نؤكد في هذا المقام أن تصحيح صورة الاسلام في العالم لا بد أن تعتمد أولا وأخيرا على تصحيح سلوكنا كأفراد ومجموعات ودول لتكون خير مثال لما يجب أن يكون عليه المسلم في علاقاته وتصرفاته وبالتالي فإن علينا أن نتمسك نصا وروحا بتعاليم شريعتنا الإسلامية ممثلين لقوله جل من قائل « الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ».

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة.

أيها الاخوة الكرام

لقد اثبت تعاوننا الجاد والبناء جدواه في التصدي للعدوان العراقي على دولة الكويت حيث تم دحر المعتدين واستعادت الكويت حقوقها المشروعة في السيادة والاستقلال وأصبح من الضروري الآن بذل كافة السبل للحيلولة دون تكرار مثل هذا العدوان وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا بالاصرار على التنفيذ الكامل والناجز لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بقضية الكويت ومن هذا المنطلق فقد رأينا في قيام العراق بالاعتراف الموثق بالكويت وجودا وحدودا، على أساس المضامين الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ خطوة هامة على طريق الالتزام الشامل والتنفيذ

وأبو موسى» إلى محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهة المختصة بالنظر في حل الخلافات بين الدول ونأمل أن تستجيب الجارة إيران لهذه المبادرة، حرصاً على العلاقات الأخوية وحسن الجوار بين جمهورية إيران الإسلامية وجاراتها من دول الخليج العربية.

أيها الأخوة..

انطلاقاً من سعيينا المستمر للتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع العربي - الاسرائيلي وبخاصة قضية الشعب الفلسطيني التي تشكل جوهر هذا النزاع كما تمثل في الوقت ذاته عنصر اهتمام مشترك للعرب والمسلمين على حد سواء فقد وقفت المملكة العربية السعودية مع الأشقاء الفلسطينيين وقفة ترتكز على ثوابت الأخوة العربية وركائز العقيدة الإسلامية باذلة قصارى جهودها لدعم ومؤازرة الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه العادل للحصول على حقوقه المشروعة مولية عظيم اهتمامها وجل عنايتها للقدس الشريف آخذة في الاعتبار أن تحقيق أي تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية والنزاع العربي - الاسرائيلي لا بد وأن ترتكز على الالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا النزاع وخاصة قرارات مجلس الأمن «٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥» وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وكان هذا التوجه ولا يزال يشكل الأساس في مشاركتنا في مسيرة السلام منذ انطلاقتها في مؤتمر

الكامل لقرارات الشرعية الدولية التي تشكل في مجملها وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة أو المماطلة. فما زال العراق مطالباً بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين ودفع التعويضات الناجمة عن عدوانه والكف عن ارتكاب أي عمل إرهابي أو تخريبي، كما أنه من الضروري أيضاً التثبت من النوايا السليمة لحكومة بغداد بعد أن دفعت بحشودها العسكرية إلى حدود دولة الكويت في أكتوبر الماضي على نحو يؤكد استمرار نواياها العدوانية تجاه جيرانها.

إننا إذ نعرب عن حرصنا التام على وحدة العراق وسلامة أراضيه فإننا نحدد التعبير عن تعاطفنا مع الشعب العراقي الشقيق إزاء المعاناة الإنسانية التي يمر بها والتي يتحمل نظام بغداد وحده المسؤولية الكاملة عنها نظراً لعدم استجابته لقراري مجلس الأمن رقمي ٧٠٦ و٧١٢ اللذين يعالجان مسألة الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

أيها الاخوة..

نود أن نشيد بالتقدير إلى المبادرة الإيجابية لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة التي يقترح فيها سموه إحالة الخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الاماراتية الثلاثة «طنب الكبرى وطنب الصغرى

مدريد حيث أسهمنا مع أشقائنا الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دفع المحادثات الثنائية بين الجانبين العربي والإسرائيلي إلى جانب مشاركتنا الفعلية في المحادثات المتعددة الأطراف والتي نعتبرها جزءاً مكملًا للمفاوضات الثنائية وليست بديلة عنها .
أيها الأخوة .

إن الحفاظ على الأمن لا يأتي عن طريق حيازة الأراضي بالقوة ولكنه يأتي بارساء دعائم السلام التي لا يمكن توفرها إلا بانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وجنوب لبنان ومن ثم فإننا على ثقة بأنكم تشاركونا الرأي في أن ما تحقق من تقدم على صعيد المحادثات الثنائية بين إسرائيل وفلسطين والأردن لابد أن يواكبه تقدم جوهري مماثل على المسارين السوري واللبناني . أيها الأخوة حيث أن قضية القدس الشريف تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي إلى جانب كونها قضية المسلمين الأولى فليس من الممكن أو المعقول قيام سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى حل عادل لهذه القضية . وعندما اتجه الرأي ، في إطار عملية السلام إلى تأجيل بحث قضية القدس إلى المرحلة النهائية في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية فإن الدافع لذلك لم يكن على الإطلاق عدم أهمية هذه القضية وإنما كان الحاجة إلى توفير أجواء من الثقة تسمح بالتعامل مع هذه القضية

بصورة ناجحة في مرحلة لاحقة من هذه المفاوضات . إن مفهومنا الثابت للقدس الشرقية هو أنها أرض محتلة ينطبق عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من حيث الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة . كما ينطبق عليها القرار ٢٥٢ الذي يعتبر اجراءات إسرائيل بضم القدس اجراء لاغيا وباطلا وبناء عليه ينبغي لنا العمل من أجل ضمان عدم قيام إسرائيل بتغيير التركيبة السكانية للقدس الشرقية وكذلك الحيلولة دون اتخاذها لأي اجراء من شأنه التأثير سلبا على نتائج مفاوضات المرحلة النهائية .
أيها الأخوة .

يأتي اجتماعنا الراهن في وقت تزداد فيه محنة الشعب البوسني المسلم نتيجة لعدوان خارجي واستمرار تعرضه لحرب التصفية والتطهير العرقي التي تشنها القوات الصربية غير مكترثة بقرارات الأمم المتحدة ويشجعها في ذلك ما لاحظته من عجز المجتمع الدولي ولاسيما الدول الأوروبية التي تتحمل مسؤولية خاصة في هذه القضية عن تطبيق الاجراءات والعقوبات اللازمة لاييقاف العدوان الصربي برفض خطط السلام مرة تلو الأخرى . واستمروا في تصعيد المعارك الحربية ضد جمهورية البوسنة والهرسك ومحاصرة وقصف مدنها مؤكدين في ذلك العزم على عرقلة كافة جهود السلام التي ترعاها الأمم المتحدة . إن ما تعرض له جيب

البوسني المنكوب . أيها الاخوة

ان استمرار النزاع والاقتتال بين قيادات وفصائل المجاهدين في افغانستان مازال يثير في نفوسنا جميعا شعورا بالاحباط والألم لما آلت إليه الأمور في هذا الجزء العزيز من عالمنا الاسلامي .

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية منذ اندلاع الفتنة الكثير من المساعي والجهود في سبيل اعادة الوفاق والوثام بين الفصائل الأفغانية المتنازعة وأهمها الجهود التي تتوجب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في رحاب بيت الله الحرام بمكة المكرمة عام ١٩٩٣ م . ولا يسعنا اليوم إلا أن نجدد مناشدتنا لجميع فصائل الجهاد الأفغاني بالتوقف فورا عن الاقتتال والالتزام المخلص باتفاق مكة المكرمة نصا وروحا والتوجه إلى الإعمار والتنمية .

أيها الإخوة

مازالت الصومال تعاني من حالة التأزم ، وعدم الاستقرار والفوضى السياسية ومع ترحيبنا واهتمامنا بمحاولات الوفاق التي تبذل بين الفئات المتقاتلة في الصومال الشقيق فإن الأمل يحذونا في أن تفضي هذه المحاولات إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلام والأمن والاستقرار إلى ربوع هذا البلد العربي المسلم .

من ناحية أخرى فإننا نتابع أيضا بقلتي

ببهاش أخيراً من أعمال وحشية على يد الصرب في الدلالة الكافية على اخفاق الأمم المتحدة في توفير الحماية اللازمة لجمهورية البوسنة والهرسك حتى في المناطق التي جرى تحديدها من قبل الهيئة الدولية كمناطق (آمنة) . إننا إذ نحدد تأييدنا للتوصيات الصادرة عن مجموعة الاتصال الاسلامية في اجتماعها الأخير في جنيف فإننا على ثقة بأن هذا المؤتمر سيتبنى هذه التوصيات ويوجه بتنفيذها ليتم توضيح وجهات نظر مؤتمرا حيال هذا الموضوع لقيادات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأوروبية المعنية . كما وإذ نعرب مجدداً عن قلقنا البالغ لاستمرار هذا الوضع المأساوي في البوسنة والهرسك فإننا نؤكد على ضرورة وضع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة موضع التنفيذ الفعلي وعلى وجه الخصوص نطالب مجلس الأمن باعطاء قوات الحماية الدولية دوراً أكثر فعالية من حيث زيادة عددها وتوسيع صلاحياتها بما في ذلك حق استخدام القوة وتوجيه ضربات للقوات الجوية الصربية المعتدية كما أننا نتوقع من الأسرة الدولية وبخاصة مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة هذا الوضع المأساوي إما بتوفير الحماية اللازمة للشعب البوسني المنكوب أو بتهيئة السبل التي تمكنه من ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن نفسه وفقاً لما نصت عليه المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة كما نناشد المجتمع الدولي بتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة لاغاثة الشعب

فمن حق الأقليات المسلمة أن تعيش أيضا في سلام. وأن تعامل على قدم المساواة مع غيرها من المواطنين ولاشك بأن اهتمام مؤتمركم بهذه المشكلة سيعمل على توفير فرصة للأقليات الاسلامية لتحسين أوضاعها وتخفيف معاناتها في البلدان التي تتواجد فيها.

أيها الاخوة

ما احوجنا ونحن نندرس هموم عالمنا والتحديات التي تواجهها أمتنا من أن نولي موضوع التنمية الاقتصادية ما يستحقه من التأمل والتبصير، وإدراكا من المملكة بأهمية التنمية الشاملة فقد كانت أول من دعا إلى إنشاء البنك الاسلامي للتنمية، واعتقادا منا بضرورة التعاون والعمل المشترك في هذا المجال الحيوي فإننا نرى أهمية تبني استراتيجية واضحة وشاملة للتعاون الاقتصادي بما في ذلك النظر في اتخاذ قرارات تذل العقبات التي تعترض طريق التجارة بين الدول الاسلامية وتسمح بحرية الاستثمار في ما بينها وتفتح قنوات جديدة تتيح لرجال الاقتصاد والمال إقامة مشروعات صناعية وزراعية مشتركة.

أيها الاخوة

إن التعاون الاقتصادي بين دولنا لا يكفي في حد ذاته لحل مشكلة الاستجابة لمتطلبات التنمية ذلك أن معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية لا يمكن أن تتم إلا على المستوى العالمي، وفي إطار

التطورات الناجمة عن تفاقم الصراع الدائر بين دولة عضو في منظمتنا هي جمهورية أذربيجان مع جمهورية أرمينيا والذي نتج عنه احتلال أرمينيا لجزء من أراضي أذربيجان. وأننا إذ نرى في هذا الاحتلال خروجاً على مبدأ عدم جواز استخدام القوة في حل المنازعات لنؤكد على ضرورة انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية. ونقل الموضوع إلى طاولة المفاوضات سعياً من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة تحفظ لشعب اذربيجان حقوقه المشروعة.

صاحب الجلالة رئيس المؤتمر

أيها الاخوة

مازال الوضع في جامو وكشمير يشكل عنصر توتر دائم بين الجارتين الهند وباكستان وأحد أسباب عدم الاستقرار في هذا الجزء من العالم. وإن حكومة المملكة العربية السعودية إذ تؤكد أهمية التوصل إلى حل تفاوضي لمشكلة كشمير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة فإنها تتطلع إلى قيام تعاون فعال بين الهند ومنظمة المؤتمر الاسلامي لتحقيق الحل السلمي المنشود لهذه القضية المزمته.

ومن المسائل الأخرى التي يجدر بمؤتمرنا أن يوليها عنايته واهتمامه هي أوضاع الأقليات الاسلامية في عدد من الدول وما يواجه بعض اخوتنا في العقيدة من قهر، واضطهاد. وإذا كان من حق كل دولة أن تطلب من مواطنيها الولاء

في بلدنا السهل الافريقي مساهمة منها في مساعدة البلدان الشقيقة في هذه المنطقة على التصدي لمشكلة القحط والجفاف التي تعاني منها منذ فترة غير قصيرة .

أيها الاخوة الكرام

لقد قطع العمل الاسلامي المشترك شوطاً كبيراً منذ اقرارنا لاستراتيجية وبرنامج العمل الصادر عن مؤتمرا الثالث المنعقد في مكة المكرمة واعلان داكار الصادر عن القمة الاسلامية السادسة وأود بهذه المناسبة أن أسجل بالتقدير الجهود الحيرة التي بذلها فخامة الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال بصفته رئيسا للجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية وفخامة الرئيس سليمان ديمريل رئيس جمهورية تركيا بصفته رئيسا للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وفخامة الرئيس فاروق ليجماري رئيس جمهورية باكستان بوصفه رئيس للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي في تنفيذ أهداف استراتيجية وبرنامج العمل الاسلامي المشترك .

ويسعدني بهذه المناسبة أن أعلن عن تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ عشرة ملايين دولار لصالح أنشطة منظمة المؤتمر الاسلامي واجهزتها الفرعية لتمكينها من خدمة أهداف مسيرة العمل النبيلة التي تضمونها بلاغ مكة المكرمة التاريخي واعلان داكار .

المسؤولية الدولية وعبر القنوات الدولية المعنية بالاصلاحات الهيكلية وعبر المزيد من الجهد التنموي الدولي المشترك ، ومع ذلك فإن أمامنا في إطار هذا المؤتمر مسؤولية محددة في معالجة مشاكل العالم الاسلامي الاقتصادية ، وأشير على وجه الخصوص إلى الدول الأقل نموا ودول السهل الافريقي التي عانت وتعاني من مشاكل القحط والجفاف طيلة العقد الماضي والدول الاسلامية ذات الأوضاع الخاصة كاللادول البرية غير المطلة على شواطئ ومن هذا المنطلق فلإنني أوصي مؤتمركم الموقر بأن يولي اهتماما خاصة بأوضاع هذه الدول .

وانسجاما مع رغبة المملكة في التخفيف من مديونية الدول الأعضاء في منظمنا فقد بادرت إلى الغاء الديون الحكومية المستحقة على الدول الأقل نموا وأرجو أن يكون في ذلك بادرة تشجيع الأسرة الدولية وبخاصة الدول الصناعية على اتخاذ اجراءات مماثلة لصالح الدول الاسلامية الأقل نموا ، كفيلة بتخفيف أعباء الديون على الدول الاسلامية .

أيها الاخوة

في إطار الاسهام في التخفيف من معاناة إخواننا في دول السهل الافريقي يسعدني أن أجدد لمؤتمركم هذا عزم المملكة العربية السعودية على مواصلة برنامجها للتنمية الريفية ولكفاحة الجفاف والتصحر

أصحاب الجلالة والسمو والفضيلة
أيها الاخوة الكرام

(الوطن، الكويت، ٢٢/١٢/١٩٩٤،
العدد، ٦٧٧٩/١٢٢٥).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . إنه لمن
دواعي سعادتي الغامرة شعوري الدائم بأنني أنعم
بكريم أحنائكم وموصول مودتكم اذ يسر الله لنا
بفضله من أسباب الإخاء وأواصر المودة ما يبقى
على الدهر وينمو مع الأيام ، فوحدة الاعراق
والعقيدة واللغة والتاريخ وإتحاد الإقليم وتشابه
الملامح النفسية والاجتماعية والإقتصادية لشعوبنا
فضلا عن الروابط الشخصية بيننا جميعا كلها
بحمد الله وشائج تقرب ولا تبعد تدني ولا تقصي
تجمع ولا تفرق .

من أجل ذلك فإن أي فكرة تسنح لأحدنا
وتحقق صالح دولته وشعبها هي في الوقت نفسه
فكرة لصالح جميع دولنا في مجلس التعاون
الخليجي ، وما من فكرة تخطر لي إلا وأنا موقن أن
مثلاها — بل وخيرا منها — موجود لديكم وأدى
بقية أخواتنا الأعزاء قادة دول مجلس التعاون . .
وعلى ذلك فقد آثرت أن أعرض ما يجول في خاطري
من أفكار يطول تردادها في ضميري لثقتي التامة
أن هذه الأفكار سوف تجد من بصيرتكم وخبرتكم
مدى أوسع وغورا أعمق وتفهما لمستقبلنا ومستقبل
أجيالنا .

وإذا كان لدينا ما نخشاه عاجلاً أو آجلاً
فالسكوت عنه يزيده تمكنا واستفحالاً، ومواجهته

إن الأمة الاسلامية تقف على عتبات صفحة
تاريخية جديدة تنبض بالوعود كما تحفها بالمخاطر
وإذا كانت الحضارة الاسلامية هي التي قادت
العالم بأسره عبر قرون من النهضة والازدهار وعلى
أسس من العدل والاخاء والمساواة فلإنها اليوم
مدعوة بالحاح إلى أن تواصل هذا الدور الريادي
والحضاري وسط عالم يشكو من الخواء الروحي
ويتعطش إلى اليقين الذي يجسده ديننا الحنيف قولاً
وفعلًا .

إن مسؤوليتنا التاريخية تحتم علينا النهوض
بعبء هذه الرسالة الخالدة بقلوب ملؤها التقوى
ونفوس عامرة بالأمل والرجاء بمستقبل أفضل
لأمتنا الاسلامية وأن يقرن قولنا دائماً بالعمل الجاد
والمخلص انفاذا لقوله عز وجل في محكم كتابه
«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
المؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نص خطاب الشيخ جابر الأحمد
الصباح أمير دولة الكويت التي وجهها إلى
إخوانه قادة دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية في اجتماعهم المنعقد في
المنامة .

أصحاب الجلالة والسمو والفضيلة
أيها الاخوة الكرام

(الوطن، الكويت، ٢٢/١٢/١٩٩٤،
العدد، ٦٧٧٩/١٢٢٥).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . إنه لمن
دواعي سعادتي الغامرة شعوري الدائم بأنني أنعم
بكريم أحنائكم وموصول مودتكم اذ يسر الله لنا
بفضله من أسباب الإخاء وأواصر المودة ما يبقى
على الدهر وينمو مع الأيام ، فوحدة الاعراق
والعقيدة واللغة والتاريخ وإتحاد الإقليم وتشابه
الملامح النفسية والاجتماعية والإقتصادية لشعوبنا
فضلا عن الروابط الشخصية بيننا جميعا كلها
بحمد الله وشائج تقرب ولا تبعد تدني ولا تقصي
تجمع ولا تفرق .

من أجل ذلك فإن أي فكرة تسنح لأحدنا
وتحقق صالح دولته وشعبها هي في الوقت نفسه
فكرة لصالح جميع دولنا في مجلس التعاون
الخليجي ، وما من فكرة تخطر لي إلا وأنا موقن أن
مثلاها — بل وخيرا منها — موجود لديكم وأدى
بقية أخواتنا الأعزاء قادة دول مجلس التعاون . .
وعلى ذلك فقد آثرت أن أعرض ما يجول في خاطري
من أفكار يطول تردادها في ضميري لثقتي التامة
أن هذه الأفكار سوف تجد من بصيرتكم وخبرتكم
مدى أوسع وغورا أعمق وتفهما لمستقبلنا ومستقبل
أجيالنا .

وإذا كان لدينا ما نخشاه عاجلاً أو آجلاً
فالسكوت عنه يزيده تمكنا واستفحالاً، ومواجهته

إن الأمة الاسلامية تقف على عتبات صفحة
تاريخية جديدة تنبض بالوعود كما تحفها بالمخاطر
وإذا كانت الحضارة الاسلامية هي التي قادت
العالم بأسره عبر قرون من النهضة والازدهار وعلى
أسس من العدل والاخاء والمساواة فلإنها اليوم
مدعوة بالحاح إلى أن تواصل هذا الدور الريادي
والحضاري وسط عالم يشكو من الخواء الروحي
ويتعطش إلى اليقين الذي يجسده ديننا الحنيف قولاً
وفعلًا .

إن مسؤوليتنا التاريخية تحتم علينا النهوض
بعبء هذه الرسالة الخالدة بقلوب ملؤها التقوى
ونفوس عامرة بالأمل والرجاء بمستقبل أفضل
لأمتنا الاسلامية وأن يقرن قولنا دائماً بالعمل الجاد
والمخلص انفاذا لقوله عز وجل في محكم كتابه
«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
المؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نص خطاب الشيخ جابر الأحمد
الصباح أمير دولة الكويت التي وجهها إلى
إخوانه قادة دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية في اجتماعهم المنعقد في
المنامة .

التعاون الخليجي منذ قيامه وما توقفت عن العمل الخيـث بمختلف السبل والأساليب من أجل عرقلته وإضعافه توطئة لتصفيته والقضاء عليه لأن وجوده ونجاحه يوفران من القوة والمنعة لدولنا الست ما يواجه أطماع تلك الأطراف ويحبط مخططاته المعروفة، ولكن هذا لا يبرئنا — معشر القادة — من تبعات المسؤولية التي شاءت إرادة الله أن نحملها فمستقبل بلداننا ومصائر شعوبنا أمانة في أعناقنا سوف نسأل عنها في الدنيا والآخرة، وسيكون التاريخ أما شاهدنا لنا أو علينا.

إننا نعيش في عالم تتسارع فيه رياح التغيير ولا بد لنا أن نكون على درجة من الوعي والإدراك تؤهلنا للتكيف مع المرحلة التي نعيشها بحيث نكون على إستعداد كامل للتعامل معها ومواجهة متطلباتها لنجني أثمارها ونتجنب في الوقت نفسه أخطارها.

وقد شاءت إرادة الله جلت حكمته أن نعيش في بقعه هامة حساسة من بقاع الأرض يضم باطنها مورداً حيويًا تقوم عليه صناعات العالم الرئيسية في البلدان والدول التي تصدر قيادة العالم بل تعتمد عليه حياة شعوبها ورفيها وازدهارها مما يفرض علينا وضعية بلغة الخصوصية، ولكن المحذور الأكبر أن لدينا على مد اليد أخطاراً مرتبصه يجب أن نعمل لها ألف حساب سواء في وقتنا الراهن أم في

بالخزم والحسم هو السبيل الأحكم بل هو الضمان لإستمرارية العيش الآمن المستقل والمستقر لبلداننا.

لقد كان قادة دول الخليج العربية سباقين لشعوبهم... وسباقين لزمهم... وسباقين للتطورات العالمية حين بادرو سنة (١٩٨١) إلى إنشاء مجلس التعاون إحساساً بالأخطار قبل وقوعها وإدراكاً لفعالية التقارب والتعاون في ذرتها وتقديراً لمقومات القوة والمنعة الكامنة في وحدة الصف والكلمة، ولقد كان إنشاء المجلس بارقة أمل أحييت أماني وطموحات شعوبنا وقدمت مثلاً كان جديراً بأن يقتدي في التعاون الأخوي الصادق والتعامل السياسي الناضج في عالمنا العربي.

ورغم ما تم تحقيقه من إنجازات طيبة في كثير من الميادين فهل نستطيع القول أننا حققنا جميع الطموحات والتطلعات التي بعثناها في وجدان شعوبنا وأبناء أمتنا... وهل أنجزنا كل الأهداف المنشودة في توفير الأمن لبلداننا والرفاهية لشعوبنا... هل إزددنا قرباً وتلاحماً عما كنا عليه سنة ١٩٨١ أم أن نذر التباعد والإنقسام تلوح في الأفق... وهل مسيرة التعاون تواصل التقدم بخطى ثابتة أم أن بوادر الشقاق تعرقلها وتكاد تشل أي تقدم في أهم الميادين جميعاً — ألا وهي ميدان التعاون الدفاعي والأمني.

صحيح أن أطرافاً معينة فتت تكيد لمجلس

وفي تقديري أن أقوى أسباب قوتنا آت مما نتمتع به — شعوب وقيادات — من براءة الصدور من غوائل المطامع في بعضنا البعض وهذه نعمة كبرى تعود علينا بالراحة والهدوء وتشكل لدى الطامعين غصة في الحلق.

إن الحفاظ على بقاء هذه الروح الصافية النقية بحاجة إلى رعاية وتعهد منا جميعاً بداية من التبنّي القوي والثابت والواضح لها ووصولاً إلى وجود الوسائل العملية التي تهدف إلى استمراريتها ونموها.

إنني أنظر إلى عالمنا اليوم فإذا معظم الدول فيه قد شعرت أن الإنفرادية والإنعزالية لا تتلاءم والظروف العالمية المتغيرة فأخذت دول عديدة في مناطق مختلفة من العالم تنشيء فيما بينها الاتحادات والمجموعات بشكل أو بآخر ضامناً لحاضرها ومستقبلها وتطلعاً إلى تحقيق المزيد من الرخاء والإزدهار لشعوبها. أن كثيراً من هذه الدول قد انتظم في أشكال من التنظيمات السياسية أو التجارية أو الاقتصادية بل وخططت بعض هذه المجموعات لإلغاء الكثير من الشكليات والحواجز التي تعوق تلاحمها أو تعرقل حركة التقارب بينها لتجعل مجتمعاتها أكثر فاعلية.

ومن الشواهد الحية على تلك التكتلات الاقتصادية والتجارية في أوروبا وآسيا والأميركتين التي تصبو — فضلاً عن تحقيق القوة والهيمنة عن

المستقبل، فالتحديات تتكرر بين حين وآخر ولا تخفي هذه التحديات الطمع في الإستيلاء على الأرض وثرواتها أو تدمير كل ماتم تحقيقه من الإنجازات لأبناء أجيالنا الحاضرة والمستقبلية.

إننا جميعاً على علم بمهاب المطامع التي تهددنا وعلى علم بما يذخر في جنباتنا من أشواك الفتنة وما يحفر فيها من بؤر القلاقل.

وواهم كل من يتصور أن باستطاعته مواجهة هذه الأخطار والتعامل مع هذه التحديات منفرداً مستغنياً عن أهله وقومه الأقربين ومكتفياً بصداقات وتحالفات بديلة. لقد رأينا أبان العدوان العراقي الغاشم على بلدكم الكويت في أغسطس (١٩٩٠) كيف تبدلت مواقف البعض بين عشية وضحاها حين قلب لنا ظهر المجن من كنا نحسبهم في عداد الأشقاء والأصدقاء وتكرر لنا ووجدنا بعض الذين جنوا الكثير من فوائد التعاون معنا. لبيحثوا عن فوائد جديدة تبعا لحسابات ومصالح جديدة. . . بينما الأشقاء في الخليج — جزاهم الله كل خير — ظلوا على عهدهم عضداً وسندا وفاء لنا ورعاية لأهلنا الذين وفدوا إليهم وتضامنا كاملاً معنا ودعمنا لقضيتنا في جميع الميادين. . . هذه التجربة المريّة والحقيقة المؤلمة يجب أن لا تغيب عن بالنا جميعاً. . . فالأهل هم الأهل والأشقاء هم الأشقاء والقوم هم القوم في السراء والضراء.

محقق الرضى ويربح الصدور. ولن نعجز في ظل الاخاء والساحة والوزن الدقيق للأمور أن نجد السبل لعلاج قضايانا فما انسدت مسالك ونفوس خيرة وعقول نيرة.

ومن خلال ما تقدم عرضه نجد لدينا مجالات ثلاثة كل منها مطلب ملح وكل منها — في الوقت نفسه — قابل للتحقق من خلال خطة عملية واضحة الأهداف والمراحل، هذه المجالات الثلاثة هي . . المجال الأمني والمجال الإقتصادي والمجال السياسي ولا شك أنها جوهر تلاحنا وتماسكنا وهي الدرع الحصينة التي تقينا من التقلبات والتغيرات والأخطار.

وإذا كان النظر بناء على تجارب جرت في أمريكا اللاتينية والقارة الأفريقية يجعل تأييد جميع القوى الإجتماعية في كل دولة من الدول التي تقبم بينها إتحادات أو منظمات إقليمية شرطا لنجاح هذه الإتحادات وتلك المنظمات فإن لدينا في دول مجلسنا مسألتين . . أولاها إيجابية وهي وحدة السمات الإجتماعية وتقارب الظروف الموضوعية الأخرى لشعوب مجلسنا الخليجي وهي ظروف مواتية تسهل لنا بدرجة كبيرة التفاهم والتطابق في تحقيق هذه الطموحات والأمال التي ستفرز الثقة والطمأنينة في قلوب أبناء الخليج وأخراهما بحاجة إلى توجيه وتربية وتأصيل وهي الإيوان بجدوى الوحدة الجزئية من خلال إتحادات ومنظمات محددة المجال

طريق الترابط والوحدة — إلى مزيد من الإستقرار والراحة والمعيشة لأبناء دولها . ومن هذه الشواهد أيضا التحالفات والتكتلات الأمنية الهادفة إلى إيجاد مظلة واقية تعيش مجتمعاتهم في حماها الأمن حتى يتمكنوا — بالأمن والرخاء — من الإبداع ودفع عملية الإنتاج والتقدم. ولعل قمة الأمن الأوروبية التي تنعقد خلال هذه الفترة الحالية في بودابست خير دليل على ذلك .

ونحن بحمد الله تعالى تجمعا منظومة مجلس التعاون لدولنا الخليجية الذي يجب أن نعمل من أجل أن يقوى ويصلب عوده لمواجهة مختلف الأخطار التي تستهدف بلدنا والتي قد لا نستطيع مواجهتها فرادي ولكننا نقوى على دحرها مجتمعين .

إن أي شكل من أشكال الخلاف يهون بالقياس لوحدة صفنا وتقوية مجلسنا الخليجي الذي تنعقد عليه آمال كل فرد من أبناء دولنا ولن يستعصى — بعون الله — أي خلاف بيننا على الحق بروح من الإخاء والحكمة والرؤية النفاذة للمستقبل . وكل خلاف مهما بلغت حدته يهون أمام الأخطار التي تهدد ترابطنا وموقفنا الموحد بل وتهدد وجودنا المستقر من خارج مجموعتنا أو نخرها من الداخل .

إنه لا بد لنا من اليقين بأن أي خلاف ثانوي في إطار مجموعتنا مهما كان حجمه قابل للحل بما

نص البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الذي عقد في المنامة.

(أخبار الخليج، المنامة، ٢٢/١٢/١٩٩٤،
العدد، ٦١١٧).

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ
عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين،
عقد المجلس الأعلى دورته الخامسة عشرة في المنامة
بدولة البحرين خلال الفترة من ١٧ - ٢١ ديسمبر
١٩٩٤ م. برئاسة صاحب السمو الشيخ عيسى
بن سلمان آل خليفة، وبحضور أصحاب الجلالة
والسمو،

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان بن
آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة -
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد
العزیز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية -
صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد،
سلطان عمان، صاحب السمو الشيخ خليفة بن
حمد آل ثاني، أمير دولة قطر - صاحب السمو
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة
الكويت.

وقد أشاد المجلس بالكلمة القيمة التي افتتح
بها صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان

مع السعي في الوقت نفسه إلى إشعار جميع الفئات
الإجتماعية في بلداننا بجدوى ملموسة لصالحهم
تعينهم على قبول بعض التضحيات أو تحمل مرارة
الحق كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

إنني واثق - وكما قلت في مفتتح رسالتي -
أن لدى الأخ العزيز حول هذه الأفكار الرئيسية
عشرات الرؤى والوسائل الكفيلة بنقلها إلى أرض
الواقع لأنها تعني في المستقبل أن نكون أو لا نكون .
وأن الأمانة التي تحملناها وناطتها المقادير بأعناقنا
تجعل المبادرة إلى وجود صيغ وسبل ووسائل عملية
تحيل تلاحمنا واقعا ملموسا أمراً شديداً الإلحاح له
أولوية هامة إن لم يكن هو الآن أولى الأولويات .

إننا نعيش في عالم المصالح والمنافع المتبادلة
وعلينا أن نختار الطريق السليم الذي نسلكه في
خضم أمواجها المضطربة وبين سراديبها
المتشابكة . ولا غنى لي دائماً عن الإستعانة برؤية
الأخ العزيز والإستشارة بمشورته والتهدى بفكرته
سائلا الله عز وجل أن يديم الوداد بيننا وأن يمن
عليكم بموفور الصحة والسعادة وعلى شعبكم
الشقيق - في ظل قيادتكم الحكيمة - بمدارج
العزة والمجد إنه سميع مجيب .

وتقبلوا أذكى التحيات وأوفى التقدير
الأخوي . .

جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت .

نص البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الذي عقد في المنامة.

(أخبار الخليج، المنامة، ٢٢/١٢/١٩٩٤،
العدد، ٦١١٧).

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ
عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين،
عقد المجلس الأعلى دورته الخامسة عشرة في المنامة
بدولة البحرين خلال الفترة من ١٧ - ٢١ ديسمبر
١٩٩٤ م. برئاسة صاحب السمو الشيخ عيسى
بن سلمان آل خليفة، وبحضور أصحاب الجلالة
والسمو،

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان بن
آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة -
خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد
العزیز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية -
صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد،
سلطان عمان، صاحب السمو الشيخ خليفة بن
حمد آل ثاني، أمير دولة قطر - صاحب السمو
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة
الكويت.

وقد أشاد المجلس بالكلمة القيمة التي افتتح
بها صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان

مع السعي في الوقت نفسه إلى إشعار جميع الفئات
الإجتماعية في بلداننا بجدوى ملموسة لصالحهم
تعينهم على قبول بعض التضحيات أو تحمل مرارة
الحق كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

إنني واثق - وكما قلت في مفتتح رسالتي -
أن لدى الأخ العزيز حول هذه الأفكار الرئيسية
عشرات الرؤى والوسائل الكفيلة بنقلها إلى أرض
الواقع لأنها تعني في المستقبل أن نكون أو لا نكون .
وأن الأمانة التي تحملناها وناطتها المقادير بأعناقنا
تجعل المبادرة إلى وجود صيغ وسبل ووسائل عملية
تحيل تلاحمنا واقعا ملموسا أمراً شديداً الإلحاح له
أولوية هامة إن لم يكن هو الآن أولى الأولويات .

إننا نعيش في عالم المصالح والمنافع المتبادلة
وعلينا أن نختار الطريق السليم الذي نسلكه في
خضم أمواجها المضطربة وبين سراديبها
المتشابكة . ولا غنى لي دائماً عن الإستعانة برؤية
الأخ العزيز والإستشارة بمشورته والتهدى بفكرته
سائلا الله عز وجل أن يديم الوداد بيننا وأن يمن
عليكم بموفور الصحة والسعادة وعلى شعبكم
الشقيق - في ظل قيادتكم الحكيمة - بمدارج
العزة والمجد إنه سميع مجيب .

وتقبلوا أذكى التحيات وأوفى التقدير
الأخوي . .

جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت .

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الى اشقائه أصحاب الجلالة والسمو، وأشاد بما تضمنته الرسالة من رؤى وأفكار ايجابية ترتقي بأداء المجلس وتدفع بمسيرته لما يحقق آمال وتطلعات أبنائه .

واطلع المجلس الأعلى على التقارير، والنوصيات المرفوعة من اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وعبر عن ارتياحه لما حققته مسيرة العمل المشترك المباركة من انجازات في كافة مجالات التعاون . مجددا العزم على دفع المسيرة الخيرة نحو آفاق أرحب وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والرخاء بما يلبي طموحات وتطلعات أبناء دول المجلس وتعزيز دوره الايجابي في التعامل مع المتغيرات الاقليمية والدولية . وفي هذا الإطار استعرض المجلس الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة الخليج في ضوء التطورات الراهنة . كما بحث دعم مسيرة مجلس التعاون وتذليل كافة العقبات التي تعترضها مستلها روح ومبادئ وأهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون التي أكدت على أن انشاء المجلس انطلق من ايمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شوب دول مجلس التعاون .

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان العراق .

تدارس المجلس الأعلى التطورات الاقليمية

آل خليفة، أمير دولة البحرين رئيس الدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى، أعمال هذه الدورة . وما تضمنته كلمة سموه من أفكار ايجابية لدفع مسيرة التعاون بين دول المجلس .

واستمع المجلس الأعلى إلى تقرير من خادام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى، اشتمل على تقييم لمسيرة المجلس الخيرة وما حققته من انجازات لصالح أمن ورخاء مواطني دول مجلس التعاون ومقترحات بناءة لدفع مسيرة التعاون بما يحقق الأهداف والغايات السامية التي أرساها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس . وتضمن التقرير تحليلاً شاملاً لمجمل الأوضاع الاقليمية والتطورات الدولية، وما تطرحه أمام دول مجلس التعاون من تحديات تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين دول المجلس . وأكد على ضرورة السعي لإعطاء روح جديدة للعمل الخليجي المشترك وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية انطلاقاً من وحدة الآمال والمصير المشترك، كذلك فقد تضمن التقرير أفكاراً لتعزيز الأمن الجماعي وتطوير وتنشيط التعاون الاقتصادي، ومضاعفة الجهود لإنهاء المشاكل الثنائية العالقة بين دول المجلس قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى .

كما اطلع المجلس على الرسالة التي وجهها

الصلة بعدوانه يمثل عنصراً أساسياً لإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة، ومنطلقاً لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، كما يؤكد على أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ.

ويحدد المجلس الأعلى تأكيد حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامته أراضيّه وتعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق في محتته التي تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٠٦ و٧١٢ اللذين يعالجان احتياجات العراق من الغذاء والدواء.

العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقضية الجزر.

استعرض المجلس الأعلى مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية. مؤكداً موقف دول المجلس الداعي إلى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وأرساء علاقات جوار طيبة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية.

وانطلاقاً من هذه المبادئ، فقد ناشدت دول المجلس إيران مراراً الاستجابة لدعوة دولة الامارات العربية المتحدة لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاثية: طنبة الكبرى وطنبة الصغرى وأبوموسى، التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية

ومسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت. وفي هذا السياق تابع المجلس قرار جمهورية العراق الاعتراف بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية وحدودها الدولية مع جمهورية العراق وفقاً لمتطلبات القرارين ٦٨٧ و٨٣٣. واعتبره خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على أن الاعتراف العراقي جاء نتيجة صلابه موقف دول مجلس التعاون واصرار المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن على ضرورة تنفيذ العراق لجميع قرارات الشرعية الدولية، وإقراراً لواقع دولة الكويت السياسي والتاريخي الذي تؤكد الوثائق الرسمية والاتفاقيات الثنائية والدولية.

وإذ يعبر المجلس عن تقديره للدول الاعضاء في مجلس الأمن لموقفها الحازم المطالب بتنفيذ العراق لكافة قرارات الشرعية الدولية فإنه يناشدها الاستمرار في هذه المواقف المبدئية والحازمة ومساعدتها الجادة لإلزام العراق باتخاذ خطوات مماثلة في اتجاه التنفيذ الجاد لكافة قرارات مجلس الأمن، خاصة ما يتعلق بالإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم وأن ينفذ العراق قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ نصاً وروحاً بالامتناع عن أي عمل استفزازي أو عدواني بما يهدد دولة الكويت ودول المنطقة، ويؤكد المجلس الأعلى أن تنفيذ العراق التام لكافة قرارات مجلس الأمن ذات

الجادة .

من الجولان السوري وجنوب لبنان والتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ، استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ .

كما يطالب المجلس الأعلى مجلس الأمن وراعي عملية السلام الخيلولة دون قيام اسرائيل باجراء أي تغيير لوضع مدينة القدس وفقاً لحدود ١٩٦٧ ، والامثال لكافة قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس الشريف وضرورة التزامها بعدم احداث تغييرات في خصائصها السكانية والجغرافية تحل بالوضع القائم عام ١٩٦٧ .

الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك .

تدارس المجلس الأعلى باهتمام وقلق بالغين تردّي الأوضاع الأمنية واستمرار المعاناة الإنسانية الشديدة في جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة مواصلة الصرب أعمال العدوان والتطهير العرقي والابادة لمسلمي البوسنة والهرسك ، والتي كان آخرها العدوان الآثم على منطقة بيهاتش الأمنية واستهداف المدنيين فيها على وجه الخصوص ، ورفضهم خطة السلام في تحد سافر للمجتمع الدولي ، ويعبر المجلس في هذا الاطار ، عن دعمه التام للموقف المبدي والتوفيقي الذي اتخذته الحكومة البوسنية انطلاقاً من رغبتها في احلال السلام .

وإذ يقدر المجلس الأعلى الجهود التي بذلتها دولة الامارات العربية المتحدة لحل هذا الخلاف ثنائياً ، ونظراً لعدم ابداء ايران الرغبة الجادة في بحث انهاء احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، فإن المجلس يدعو ايران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول .

مسيرة السلام في الشرق الأوسط .

تدارس المجلس الأعلى تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط ، ولاحظ ما حققته من تقدم ملموس خلال الفترة الماضية تمثل في توقيع الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي اتفاق الحكم الذاتي واتخاذهما خطوات في إطار النقل المبكر للمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني ، وتوصل الأردن واسرائيل إلى توقيع معاهدة سلام بينهما .

وإذ يرحب المجلس بالخطوات الملموسة التي قطعتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط معبراً عن استمرار دعمه للمسيرة السلمية . فإنه يدعو راعبي مؤتمر السلام ، إلى تكثيف الجهود لتحقيق تقدم على المسارين السوري الاسرائيلي واللبناني الاسرائيلي ، ومطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل

الاسلامي السابع المنعقد مؤخراً بالدار البيضاء .

ظاهرة التطرف والعنف .

لاحظ المجلس الأعلى بقلق كبير ظاهرة التطرف والغلو التي تؤدي إلى أعمال العنف والإرهاب، ويؤكد رفضه التام وإدانتة لهذه الممارسات بكل أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها ويدعو إلى مواجهة هذه الظاهرة الهدامة باعتبارها بعيدة عن روح الدين الإسلامي الحنيف وتتناقى مع شريعته السمحة .

كما يدعو المجلس علماء الاسلام الى تبيان قيم ومبادئ الاسلام الحنيف القائمة على التسامح ونبذ العنف ومواصلة اجتهادهم لتقديم الحلول الصحيحة والمناسبة لمشاكل العصر، وفق ما تقضي به مبادئ الدين الاسلامي الحنيف .

وفي هذا الاطار يؤكد المجلس ضرورة تعزيز الجهود الهادفة لابراز الصورة الحقيقية والمشرقة للإسلام وجوهر شريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان .

مجالات التعاون والتنسيق .

في الشؤون العسكرية، تدارس المجلس الأعلى الأفكار التي تضمنتها تقرير خدام الحرمين الشريفين وتوصيات وزراء الدفاع في اجتماعهم الثالث عشر، ونظرا لأهمية فاعلية التعاون الدفاعي فيما بين دول المجلس، ورغبة المجلس الأعلى في رفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول مجلس

وإذ يدين المجلس العدوان الصربي، فإنه يعرب عن أسفه الشديد لعدم اتخاذ مجلس الأمن الاجراءات الحازمة الكفيلة بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ويحث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير فعالة لضمان انصياع الصرب لقراراته ذات الصلة، وتعزيز الحماية الدولية التابعة للأمم المتحدة وتوسيع مهمة قواتها، وتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حقها الثابت والمشروع في الدفاع عن النفس وفق المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا في هذا الإطار تأييده لتقرير مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة المنعقدة في الدار البيضاء حول استعداد الدول الاسلامية الاسهام في الجهود الدولية لتوفير وسائل الدفاع عن النفس لجمهورية البوسنة والهرسك .

ويؤكد المجلس على اعلان ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ الصادر عن الاجتماع الوزاري لسريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة في مدينة نيويورك، واعلان الاجتماع الموسع لفريق اتصال منظمة المؤتمر الاسلامي على مستوى وزراء الخارجية الذي انعقد في جنيف في ٦ ديسمبر ١٩٩٤م كما يطالب بالتنفيذ السريع لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٩/١٠ الصادر في الثاني من نوفمبر ١٩٩٤ .

كما يؤكد المجلس الأعلى في هذا السياق على القرارات والإعلان حول الأوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك الصادرة عن مؤتمر القمة

الشريطين لتطوير وتنشيط التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، في ضوء نتائج الاجتماعات الوزارية التي تمت خلال هذا العام، وقرر المجلس الأعلى تكليف اللجان الوزارية المختصة بـ :

ـ النظر في الامكانيات المتاحة لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية .

ـ العمل على زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني .

ـ تشجيع مشتريات الصناعات الوطنية في كل دولة، من المواد الخام والسلع الوسيطة والخدمات التي تنتجها تلك الدولة أو غيرها من دول مجلس التعاون الأخرى .

ـ تشجيع استخدام الصناعات الناشئة لأحداث التقنيات، وأفضل معايير الجودة، ومساعدة المستثمرين فيما يحتاجونه من التراخيص اللازمة في الدول المصدرة للتقنية .

ـ استخدام مراكز البحوث العلمية، لاجراء البحوث اللازمة لمساعدة القطاع الأهلي على تطوير التقنيات المستوردة لتتلاءم مع متطلبات الطلب المحلي والخارجي .

ـ إتاحة الفرص للأوساط التجارية في المجلس، للاطلاع على دراسات الجدوى وذلك لتشجيعها على اقامة ما تراه مناسباً منها .

التعاون وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات ورفع الفعالية القتالية لها، فقد قرر تبني خطوات لبناء القوة الدفاعية الذاتية في ظل استراتيجية موحدة، تضع في خدمة الأمن الخليجي كل القدرات المتوافرة، كما قرر تطوير قوة درع الجزيرة لتصبح قادرة على التحرك الفعال السريع، وكلف اللجنة العليا التي انشأها في دورته الرابعة عشرة بمتابعة تنفيذ ذلك .

وفي المجال الأمني استعرض المجلس الأعلى مستجدات التعاون الأمني بين دول المجلس وأبدى المجلس ارتياحه لمستوى التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والقطاعات الأمنية في الدول الأعضاء، وما توصل إليه وزراء الداخلية في اجتماعهم الثالث عشر من خطوات وانجازات تعكس هذا المفهوم وتكرسه بين دول المجلس، ومنها الاتفاقية الأمنية التي جاءت لتأطير التعاون الأمني القائم بين الدول الأعضاء وتنظيمه، وما سيكون لهذه الخطوة من مردود ايجابي على مختلف مجالات العمل المشترك الأخرى، إلى جانب ما سيتبعها من خطوات تحقق تطلعات مواطني دول المجلس في تسهيل حركة تنقلهم بين الدول الأعضاء مما سيعزز من تواصلهم وترابطهم، ويسهل مزاولتهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفي المجال الاقتصادي، استعرض المجلس الأعلى الأفكار التي تضمنها تقرير خادم الحرمين

الاتفاق على تعرفه جمركية موحدة وتطبيقها لتسريع خطوات التكامل بين دول المجلس .

كما أقر تعديل القواعد الموحدة لتملك وتداول الأسهم بما يتيح لمواطنين دول المجلس تملك وتداول أسهم الشركات المساهمة التي تعمل في المجالات الاقتصادية المختلفة باستثناء مجالات البنوك والصرافة والتأمين . كما أقر القواعد المعدلة لممارسة تجارة الجملة .

وعبر المجلس عن ارتياحه للتوقيع على اتفاقيات الأورجواي والتصديق عليها من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين ويرحب بقيام منظمة التجارة العالمية ، ويتطلع إلى قيامها بالدور المنوط بها لتحرير التجارة الدولية مما يساهم في نموها وتسارع التنمية الاقتصادية .

كما استعرض المجلس الأعلى العلاقات الاقتصادية لدول المجلس مع الشركاء التجاريين الرئيسيين ومجالات التعاون الاقتصادي معهم ، وعبر عن رضاه لما تحقق من تقدم مع الاتحاد الأوروبي وتطلعه إلى تحقيق المزيد بما في ذلك عدم فرض ضرائب جديدة على الطاقة وحصول تقدم في المفاوضات الهادفة للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين المنطقتين وتسهيل دخول منتجات دول المجلس بما يحقق زيادة في صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي لتصحيح الميزان التجاري بين الطرفين .

كما عبر عن ارتياحه للنتائج التي تم التوصل

كما وجه المجلس الأعلى باستكمال الاجراءات اللازمة لتوحيد أنظمة الشركات في دول مجلس التعاون من أجل تسهيل اقامة الاستثمارات المشتركة ، وتطوير ورفع اداء البنوك الخليجية ، على أسس بنكية رفيعة المستوى ، ومراجعة الاجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء ، لتنفيذ قرارات مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية ، وذلك من أجل توحيد هذه الاجراءات وجعلها واضحة لمواطني دول المجلس في مساعيهم للاستفادة من المزايا التي توفرها والخدمات ورؤوس الأموال واقامة المشاريع الاستثمارية .

وأخذ المجلس علماً بموافقة لجنة التعاون المالي والاقتصادي - المفوضة من قبله بهذا الشأن - على السماح بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصحية .

ولاحظ بارتياح اضطراب نمو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وازدياد عدد المواطنين المستفيدين من القرارات الاقتصادية التي أصدرها المجلس في دوراته السابقة حول ممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن والحرف وتملك العقار وتبادل اسهم الشركات المساهمة مما يساهم في زيادة ترابط المصالح والاعتماد المتبادل .

كما استعرض المجلس نتائج جهود لجنة التعاون المالي الاقتصادي لتوحيد التعرفة الجمركية ووجه المجلس وزراء المال والإقتصاد بالاسراع في

الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول مجلس التعاون مشيدا بالترتيبات الممتازة . ويؤكد على أهمية الدور الكبير الذي قام به صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وحسن اداراته للاجتماعات مما كان له الأثر الأكبر في التوصل إلى النتائج المهمة والطيبة التي حققتها هذه الدورة، ويتطلع المجلس إلى اللقاء القادم في دورته السادسة عشرة بسلطنة عمان في شهر ديسمبر ١٩٩٥، تلبية لدعوة كريمة من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان .

إليها في مجال التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية في اللقاء الذي تم على المستوى الوزاري مؤكداً على أهمية استمرار بناء أسس متينة للتعاون بين الجانبين، واستمع إلى تقرير من المجلس الوزاري حول العلاقات الاقتصادية مع اليابان، ورحب بنتائج المؤتمر الأول لرجال الأعمال في طوكيو. وحث المجلس الشركاء التجاريين الرئيسيين على زيادة استثماراتهم بدول المجلس .

ويعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وعظيم امتنانه لصاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، والحكومة وشعب دولة البحرين لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم